

الفصل الثانى

موقع التعليم فى برامج وأنشطة الحزب الوطنى

الديمقراطى

الفصل الثانى

موقع التعليم فى برامج وأنشطة الحزب الوطنى الديمقراطى

عمدت الدراسة على أن يتصدر الحزب الوطنى الديمقراطى قائمة الأحزاب مجال الدراسة لكونه الحزب الذى يمثل الأغلبية فى كل من مجلسى الشعب والشورى ويكاد ينفرد بالمجالس الشعبية المحلية على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية "إبان إجراء الدراسة" وعلاوة على ذلك فهو يتولى زمام الحكم فى مصر ومن ثم فهو يملك إمكانيات تطبيق فكره وبرامجه المختلفة ووضعها موضع التنفيذ.

ومن ثم كان من الطبيعى أن يتناول هذا الفصل بالعرض والتحليل مكانة التعليم وموقعه فى البرنامج السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى منذ نشأته وحتى الآن، ومراحل تطور هذا البرنامج، وأهم المحاور أو القضايا التى تتمحور حولها السياسة التعليمية للحزب الوطنى الديمقراطى، وما هى رؤيته لقضايا التعليم والحلول المقترحة لمشاكله، وإلى أى مدى توافرت لدى هذه السياسة فلسفة تربوية محددة.

ولقد مر البرنامج السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى بصفة عامة، وسياسته التعليمية بصفة خاصة بمرحلتين هامتين منذ إنشائه فى نهاية حقبة السبعينيات وحتى مشارف التسعينيات. هاتان المرحلتان هما مرحلة الإنشاء منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٨٦، ومرحلة التطوير المستمر منذ ١٩٨٦ وحتى ٢٠٠٠. وسوف تعرض لما جاء عن السياسة التعليمية للحزب الوطنى الديمقراطى فى برنامجه الذى صدر فى صدر مرحلة الإنشاء ثم للبرنامج الذى صدر ضمن توصيات المؤتمر العام للحزب الديمقراطى الرابع ثم أهم التوصيات المتعلقة بالتعليم فى المؤتمر العام الخامس للحزب.

برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى عن التعليم:

أولاً: مرحلة الإنشاء (١٩٧٧-١٩٨٦)

تحت عنوان التعليم والبحث العلمى فى ورقة المبادئ والأسس العامة لبرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى ورد ما يلى:

"إن من أهم القضايا التى يوليها الحزب عنايته. التعليم والبحث العلمى فالتعليم هو الذى يقوم بالدور الأساسى فى بناء الإنسان. ونظام التعليم الحالى وضعت أسسه فى منتصف الخمسينات^(١) وما زالت على حالها رغم ما حدث فى المجتمع من تطورات جذرية. ويرى الحزب إعادة النظر فى نظم التعليم".^(٢)

وقد دار البرنامج حول بضع محاور نعرضها فيما يلى:

(١) أسس السياسة التعليمية للحزب الوطنى الديمقراطى:

تقوم أسس السياسة التعليمية للحزب الوطنى الديمقراطى على المبادئ الآتية:

- أ- تأكيد مبدأ مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى جميع مراحل.
- ب- تدعيم القيم الروحية والدينية فى برامج التعليم بحيث تكون مادة رسوب ونجاح كما يجب أداء الشعائر الدينية داخل المدارس.
- ج- تدعيم الاتجاه القومى بزيادة العناية بالمواد القومية وجعلها مواد رسوب ونجاح مع التركيز فى البرامج التعليمية على الموضوعات التى تؤكد الوحدة العربية والقومية العربية.
- د- الربط بين التعليم وخطة التنمية وأهدافها بحيث يتوافق هيكل التعليم ونظمه وبرامجه مع خطة إعداد القوى العاملة.
- هـ- الشمولية والتكامل فى مراحل التعليم المتعددة وأنواعه المختلفة وبذلك يمكننا إحداث تزاوج بين الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية لذات الطالب وبين المدرسة والبيئة وبين التعليم والتدريب كما يمكننا تحقيق التكامل بين التعليم الجامعى والعالى ومراحل التعليم التى تسبقه.
- و- تطوير خطط وبرامج التعليم فى ضوء الاتجاهات الحديثة فى التربية وبما ينمى شخصية الطالب وقدراته ومواهبه بجانب الحفظ والتلقين.

^(١) ورد فى النص الأسمى (الخمسينات) وهو خطأ شائع، والصحيح (الخمسينيات).

^(٢) الحزب الوطنى الديمقراطى، المبادئ والأسس العامة لبرنامج الحزب، مطبوعات دار التعاون للطبع والنشر، بدون تاريخ، ص ٣٤-٣٨.

ز- الاهتمام باللغة العربية.

ج- وضع سياسة سليمة وثابتة لاعداد المعلمين تفي باحتياجات البلاد والدول العربية الصديقة، وتوفير الإستقرار اللازم للمعلمين.

ط- تحقيق عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين المدن والريف بين العاصمة والأقاليم.^(١)

ثم تلا ذلك أسس السياسة التعليمية تلك العناصر التي تعكس إستراتيجية الحزب التعليمية كما يلي :

(٢) إستراتيجية الحزب التعليمية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى:

وحول التعليم فى المرحلة قبل الجامعية يؤكد الحزب على ضرورة تنفيذ الاستراتيجية

التالية:

- أ- زيادة العناية بدور الحضانه ورياض الاطفال بالنظر لتزايد إقبال المرأة على العمل.
- ب- وضع خطة زمنية يتم خلالها إنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب كل من هم فى سن الإلزام، وربط التعليم الإبتدائى بالبيئة وتقديم الوجبات الغذائية المجانية للتلاميذ.
- ج- تقويم تجربة المدارس الموحدة التى تضم المرحلتين الأبتدائية والإعدادية التى حلت محل المدارس الإعدادية الفنية.
- د- العمل على مد مرحلة الإلزام بحيث تشمل المرحلتين الأبتدائية والإعدادية على أن يتم ذلك تدريجيا بعد كافة الاستعدادات اللازمة.
- هـ- تحديد أهداف التعليم الثانوى العام بحيث تقتصر على تأهيل الطلاب للالتحاق بالجامعات والتعليم العالى.
- و- تقويم نظام المدرسة الثانوية الشاملة تمهيدا لتقييمها أو العدول عنها.^(٢)

(١) نفس المرجع، ص ٣٥

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥

(٣) استراتيجية الحزب التعليمية من حيث:

التعليم الفنى:

وحول التعليم الفنى بأنواعه يرى الحزب أنه قد حدث تدهور فى التعليم الفنى فى مصر وتناقص عدد الفنيين والعمال المهرة فى الوقت الذى اشتدت فيه حاجة مصر والبلاد العربية إليهم. فبلغ العجز فى العمال المهرة ومساعدى الفنيين أكثر من ربع مليون وبلغ العجز فى عدد العمال متوسطى المهارة أكثر من نصف مليون. وربط التعليم بخطة التنمية يتطلب إعداد العمال المهرة والفنيين اللازميين وفى ضوء ذلك يرى الحزب.

أ-ضبط سلم الدراسة مع سلم العمالة وتخريج نسب متناسقة (جامعى واحد إلى ٢-٥ فنى إلى ٢٠-٣٠ عامل ماهر).

ب-التسيق بين الجهات والهيئات التى تختص بتخريج العمال المهرة (الجامعات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب).

ج-تسوية خريجي التعليم الفنى مع خريجي التعليم فى جميع المزايا ومنها التعيين وربط الأجر بالانتاج وليس بالشهادات.

د-إعداد المعلمين الفنيين المؤهلين اللازمين للتوسع فى التعليم الفنى.

هـ-تقويم تجربة المدرسة الفنية.^(١)

(٤) استراتيجية الحزب التعليمية من حيث:

التعليم الخاص:

يقوم التعليم الخاص بدور كبير فى مجال التربية والتعليم. ويرى الحزب إعداد دراسة متكاملة شاملة لهذا التعليم فى مختلف نواحيه.^(٢)

(٥) استراتيجية الحزب التعليمية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

وحول محو الأمية وتعليم الكبار فإن الحزب يرى وضع علاج سريع لمشكلة الأمية حتى يستطيع العمال والفلاحون التعبير عن مصالحهم تعبيراً حقيقياً ويرى الحزب ضرورة إعداد دراسة شاملة لمحو الأمية وكيفية معالجتها مع التركيز على سد المنبع الرئيسى للأمية عن طريق الاستيعاب الكامل للملزمين بالتعليم الإبتدائى والحيلولة دون تسرب التلاميذ.^(٣)

(١)المرجع السابق، ص ٣٦

(٢)نفس المرجع، ص ٣٦

(٣)نفس المرجع، ص ٣٦

(٦) استراتيجية الحزب التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعى:

يرى الحزب أن النهوض بالتعليم الجامعى يتطلب ما يأتى:

- أ- تدعيم الاستقلال الذاتى للجامعات سواء فى النواحي العلمية والإدارية والمالية.
- ب- رسم خريطة للتعليم الجامعى والعالى بحيث ينتشر فى كافة أقاليم الجمهورية تبعاً لمستويات الحضارة وكثافة السكان مع ربط السياسة التعليمية فى الكليات الإقليمية بالبيئة.
- ج- عدم بدء الدراسة فى أى كلية جامعية قبل التأكد من توافر الإمكانيات البشرية والمادية.
- د- ربط القبول بالجامعات بخطة التنمية فى مصر واحتياجات العمالة فى البلاد العربية والصديقة وتحديد القبول فى كل جامعة فى ضوء إمكانياتها المادية والبشرية والإلتزام بمبدأ التوزيع الجغرافى فى القبول.
- هـ- توفير الإسكان للطلاب المغتربين والارتفاع بمستوى الرعاية الاجتماعية والصحية والرياضية لجميع الطلاب.(١)

(٧) استراتيجية الحزب التعليمية نحو التعليم بالأزهر:

يعلن الحزب حرصه على تدعيم الأزهر الشريف وجامعته ومعاهده وانطلاقاً من هذا

المعنى يرى:

- أ- الإهتمام بكلية اللغة العربية وتطوير برامجها وتشجيع الإقبال على الالتحاق بها وإنشاء فروع لها بالأقاليم.
 - ب- تدعيم كلية أصول الدين حتى يتوافر العدد الكافى من الوعاظ لمواجهة الحاجة المتزايدة اليهم داخل البلاد وخارجها.
 - ج- إعادة النظر فى القوانين والقرارات الوزارية التى سلبت الأزهر دخل الأموال التى أوقفها المسلمون عليه وإعادتها إليه وتخصيصها للنهوض بالتعليم بالأزهر والدعوة الإسلامية.(٢)
- هذا كل ما جاء ذكره- عن التعليم - فى ورقة المبادئ والأسس العامة لبرامج الحزب الوطنى الديمقراطى فى بداية مرحلة إنشائه.
- وبتحليل ما جاء فى برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى فى بداية مرحلة إنشائه حول التعليم ومكانته وقضاياها التى تستحوذ على فكر الحزب نجدتها تلخص فى المحاور التالية:

(١) المرجع السابق، ص ٣٧

(٢) نفس المرجع، ص ٣٧

١- مجانية التعليم:

تصدرت مجانية التعليم فى كل مراحلہ أسس السیاسة التعلیمیة للحزب الوطنى مع الإهتمام بتدعیم القیم الروحیة والدینیة والشعور القومى أساسا للبیئة المنهجیة للموضوعات التعلیمیة.

٢- التعلیم قبل الجامعى:

نادى الحزب بزیادة دور الحضانة والمدارس لاستیعاب كل من هم فى سن الإلزام، والإهتمام بتجربة المدارس الموحدة وتقویمها، وتحدید أهداف الثانوى العام بحيث تقتصر على تأهیل الطلاب للمرحلة الجامعیة.

٣- التعلیم الفنى:

نادى الحزب بالإهتمام بالتعلیم الفنى وتوعیة خریجیه والإهتمام بمعلمى هذه المرحلة مع تقویم تجربة المدرسة الفنیة.

٤- التعلیم الخاص:

نادى الحزب بضرورة إعداد دراسة لهذا النوع من التعلیم لاضطلاعہ بدور كبیبر فیہ.

٥- محو الأمیة وتعلیم الكبار:

نادى الحزب بضرورة وضع دراسة لهذه المشكلة لوضع علاج مناسب لها.

٦- التعلیم الجامعى:

نادى الحزب بضرورة تدعیم واستقلال الجامعات والعمل على نشرها فى كافة الأقالیم والعمل على توفير كافة الأمكانیات البشریة والمادیة لنجاحها. والإهتمام بأحوال الطلاب وتوفير كافة الرعاية لهم.

٧- التعلیم الأزهرى:

نادى الحزب بضرورة الإهتمام بالتعلیم الأزهرى بدعم الأزهر الشریف وجامعتہ ومعاهدہ لیتضطلع بدورہ الریادى على مر السنین.

وتلاحظ الدراسة أنه وإن كانت هذه المحاور تغطى العدیة من قضايا التعلیم فى مصر إلا أنها أغفلت من جانب آخر العدیة من القضايا التى لا تقل أهمیة ومنها:

• تطوير المناهج، والإهتمام بالمعلم وإعداده وتدريبه وتحسين دخله، والإهتمام بالتطوير التكنولوجى، وتطوير طرق التدريس، وتقليل كثافة الفصول، والدروس الخصوصية، والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للتلاميذ، والأهتمام بالقيم والأخلاق، والعنف والعنف المضاد فى المدارس، والقوة الحسنة والحفاظ عليها... إلى آخر القضايا التى تفرض نفسها على الساحة التعليمية فى مصر بالإضافة إلى قضايا المهنيين وذوى الاحتياجات الخاصة.

كل هذا حدا بالحزب الوطنى الديمقراطى إلى ضرورة تطوير برنامجه حول التعليم ليتمشى مع كل هذه المتغيرات والمستجدات المتلاحقة على الساحة التعليمية بمصر وقد عقد بالفعل الحزب مؤتمره العام الرابع فى الفترة من ٢٠-٢٢ يوليو ١٩٨٦ والذى خص فيه التعليم بأهتمام خاص وكان بداية لمرحلة تطوير برنامج الحزب التى استكملت فى مؤتمر الحزب العام السادس الذى عقد فى يوليو ١٩٩٢.

ثانيا: مرحلة التطوير المستمر (١٩٨٦-١٩٩٢)

وقد جاء حول السياسة التعليمية فى هذا البرنامج ما يلى:-

" يعد التعليم والبحث العلمى من أهم مجالات العمل الوطنى التى يوليها الحزب الوطنى الديمقراطى اهتمامه. وذلك باعتبارهما الدعامة الأساسية للأمن القومى نظرا لاتصالها الوثيق بخطة التنمية الشاملة، إذ يمدانها بالعنصر البشرى والقاعدة العلمية والتقنية اللازمين لنجاحها، بالإضافة إلى أن إرتفاع مستوى التعليم والبحث العلمى يضيف إلى الرصيد الحضارى للوطن، بما يتفق مع مكانته فى المجتمع الدولى الحديث، ويوفر له أسباب الرخاء والرفاهية".^(١)

دارت الاستراتيجية التعليمية فى البرنامج المطور للحزب حول بضع محاور هى:

١- التعليم قبل الجامعى:

وفى هذا يرى الحزب الأهتمام بمرحلة رياض الأطفال والعمل على إدخالها فى مرحلة التربية والتعليم الأساسى، الأهتمام بتطوير المناهج والمعلم وأعداده أعدادا مناسبة ورعايته ماديا وأديبا ومهنيا، القضاء على ظاهرة التسرب، الأهتمام بمرحلة التعليم الأساسى، العمل على تطوير إمتحان الثانوية العامة، الأهتمام بالتعليم الفنى، مواجهة مشكلة الأمية.

^(١) الحزب الوطنى الديمقراطى، برنامج الحزب، يوليو ١٩٩٢، ص ٣٧

٢- التعليم الجامعى العالى:

وعن التعليم الجامعى العالى وقضاياها تبلوره رؤية الحزب فيما يلى:-

- ♦ التوسع فى التعليم الجامعى والعالى بما يحقق إرضاء الطموح المشروع لدى الشباب وتحقق كذلك أمل الأسرة المصرية للإرتقاء بالمستوى العلمى، والثقافى، والاجتماعى لأبنائها. ويوفر رصيذا استراتيجيا علميا لمصر، مع توفير كافة الإمكانيات اللازمة للإرتقاء به.
- ♦ دعم إمكانيات الجامعة العلمية والمادية حتى تتمكن من النهوض برسالتها التعليمية والبحثية والقومية على الوجه الأكمل، وبما يحقق الربط بين الجامعة والمجتمع لخدمة البيئة.
- ♦ ضرورة مراجعة نظام التعليم المفتوح بما يحقق مزيدا من الفاعلية وإرتفاعا فى المستوى، ووضع الضوابط بما يحقق الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص بحيث لا يتحول التعليم المفتوح إلى باب خلفى للدخول إلى الجامعات.

٣- التعليم الأزهرى:

وفى هذا يرى الحزب ضرورة الإهتمام بالتعليم الأزهرى وزيادة دعمه وذلك لدوره الرائد فى صياغة الحضارة المصرية والعربية والإسلامية.

وباستقراء ما دار حول برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى عن التعليم وقضاياها وذلك فى مرحلتى إنشاء وتطور الحزب فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٢. وبمطالعة كل من البرنلمجين ومحاورهما المشتركة تشير الدراسة إلى ما يلى:-

١- مجانية التعليم:

نادى الحزب فى برنامجه فى مرحلة الإنشاء إلى التأكيد على مجانية التعليم وضرورة أن تشمل هذه المجانية كافة مراحلها.

أما فى البرنامج المطور للحزب فقد نادى الحزب بضرورة ترشيد هذه المجانية فى إطار تحقيق التوازن بين حقوق الدراسين وواجباتهم وذلك من أجل الاستفادة القصوى من فرص التعليم وعدم أهدارها أو سوء إستخدامها.

وفى هذا الصدد تشير الدراسة إلى أن قضية مجانية التعليم فى هذه المرحلة (مرحلة التطوير) أخذت طريقا للاهتزاز بين جماعتين فى رأى. الأولى ترى أنه أن الأوان للتعليم الخاص أن يقوم بدوره ولو أدى ذلك إلى النيل من مجانية التعليم بشرط توفير نوع جيد من

التعليم، وترى الثانية أن المجانية أمر مقدس لا ينبغي المساس به، إذ قد يضر ويخل بمبدأ تكلفؤ الفرص التعليمية المتاحة أمام جميع أفراد الشعب وينال من المساواة التي حرص عليها الدستور، وقد أخذ السيد رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطنى إلى عدم النيل بأى شكل من الأشكال من مجانية التعليم.

٢- مرحلة التعليم قبل الجامعى:

- ✧ نادى الحزب فى برنامجه فى مرحلة الإنشاء بزيادة دور الحضائنة والمدارس لإستيعاب كل من هم فى سن الإلزام، أما فى برنامجه المطور فنرى أن الحزب استحدث مرحلة تعليمية جديدة وحث على الإهتمام بها وهى مرحلة رياض الأطفال والعمل على أذخالها مرحلة التعليم الأساسى.
- ✧ نادى الحزب فى برنامج مرحلة الإنشاء بالأهتمام بتجربة المدارس الموحدة فى حين نادى فى برنامجه المطور بالأهتمام بمرحلة التعليم الأساسى (الإبتدائية والإعدادية).
- ✧ نادى الحزب فى برنامج مرحلة الإنشاء بالأهتمام بالثانوى العام وتحديد أهدافه بحيث تقتصر على تأهيل الطلاب للمرحلة الجامعية فى حين نرى فى برنامجه المطور الأهتمام بتطوير امتحان الثانوى العام وتوسعة فرص الاختيار أمام الطلاب فى الإلتحاق بالجامعة.
- ✧ نادى الحزب فى برنامج الإنشاء بالأهتمام بالتعليم الفنى مع تعميم تجربة المدرسة الفنية فى حين نادى الحزب فى برنامجه المطور بضرورة تحقيق التكامل بين المدرسة الفنية ومؤسسات الإنتاج والخدمات.
- ✧ نادى الحزب فى برنامج الإنشاء بضرورة دراسة مشكلة محو الأمية لوضع حلول وعلاج لها. فى حين نرى فى برنامجه المطور أعتبار محو الأمية واجبا قوميا تضطلع به جميع مؤسسات الدولة الشعبية والسياسية والتنفيذية بما يتطلب تضافر كافة الجهود لمواجهة مشكلاتها.

٣- التعليم الأزهرى:

كان الأهتمام بالتعليم الأزهرى فى كل من برنامج الحزب فى مرحلة الإنشاء وبرنامج الحزب المطور واضحا فى كل منهما إيمانا من الحزب بدور الأزهر الرائد.

٤- التعليم الجامعى:

نادى برنامج الحزب فى مرحلة الإنشاء بضرورة الأهتمام بالجامعة والحرص على استقلالها والعمل على نشرها فى كافة الأقاليم وتدعيمها. وقد صار الحزب على هذا النهج فى البرنامج المطور من حيث الأهتمام بالجامعات وتدعيمها ورعاية طلابها مع العمل على ربط الجامعة بالمجتمع لخدمة البيئة. إلا أن البرنامج المطور للحزب قد حث على ضرورة مراجعة نظام التعليم المفتوح ووضع الضوابط التى تكفل له أسباب النجاح. وقد أغفل برنامج الحزب فى مرحلة الإنشاء الحديث عن هذه النقطة تماما.

ولكن من جانب آخر فقد انفرد البرنامج المطور للحزب الوطنى الديمقراطى بعناصر ومحاو جديدة حول التعليم لم يرد ذكرها ببرنامجه فى مرحلة الإنشاء وجاء ذلك كما يلى:

١- الأمن القومى:

نادى الحزب فى برنامج المطور بأعتبار التعليم قضية أمن قومى وهو بذلك يعبر عن حرص الحزب على الأهتمام بالتعليم وأعتباره من القضايا التى لا يجب المساس بها أو النيل منها سواء بسواء مع القضايا المتعلقة بأمن وسلامة البلاد.

٢- تكافؤ الفرص:

نادى الحزب فى برنامج المطور بتكافؤ الفرص بما يحقق المساواة بين المواطنين بالاستفادة من الخدمات التعليمية التى تقدمها الدولة أو تشرف على تقديمها.

٣- مجانية التعليم:

نادى الحزب فى برنامج المطور على ضرورة ترشيد مجانية التعليم بما يكفل تحقيق التوازن بين حقوق الدارسين وواجباتهم.

٤- الفئات الخاصة:

نادى الحزب فى برنامج المطور على ضرورة الأهتمام بالفئات الخاصة وهى فئات المعوقين والمرضى من ذوى الاحتياجات الخاصة وتقديم التعليم المناسب لقدراتهم.

٥-الموهوبون:

نادى الحزب فى برنامجہ المطور بضرورة رعاية المتفوقون والموهوبون من الطلاب.

٦-التسرب:

نادى الحزب فى برنامجہ المطور بضرورة التصدى لمشكلة التسرب بين تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى للحد من إنتشار الأمية بين المواطنين.

٧-التعليم المفتوح:

نادى الحزب بضرورة الأهتمام به ووضع الضوابط التى تتضمن استمراره بنجاح ودون أن يؤدى إلى وجود أبواب خلفية إلى الجامعات.

ومن منطلق مبدأ التطوير والتحديث لبرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى ليتعامل باستمرار مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة فى هذا العصر سريع الإيقاع فقد قدم الحزب الوطنى فى مؤتمراته العامة التى أعقبت المؤتمر العام فى يوليو ١٩٨٦ رؤى جديدة وتوصيات خاصة بالتعليم وقضاياها تؤكد ما طرحته الدراسة من محاور السياسة التعليمية واستراتيجية التنفيذ، وقد تمثلت فيما يلى:

ثالثاً: توصيات المؤتمرات العامة للحزب الوطنى الديمقراطى حول التعليم منذ مؤتمره العام (١٩٨٦ وحتى ١٩٩٩):

توصيات المؤتمر العام حول التعليم فى المؤتمر العام (١٩٨٦):^(١)

وتمثل هذه التوصيات الأسس أو الإطار النظرى التى ينبغى أن تركز عليها سياسة التعليم فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى تاريخ انعقاد المؤتمر العام الخامس فى ١٩٨٩. وقد دارت هذه التوصيات حول المحاور التالية:

^(١) الحزب الوطنى الديمقراطى، المؤتمر العام الرابع، ٢٠-٢٢ يوليو ١٩٨٦ القاهرة، ص ٩١-١٠٧.

أ-توصيات عامة:

١- مجانية التعليم حق دستوري ليس محل جدل أو نقاش.

٢- التعليم في خدمة التنمية الشاملة:

ذلك أن خطط التنمية تستند أساسا إلى إعداد أفراد المجتمع لتحقيق التنمية ويلعب التعليم الدور الأساسي في إعداد الأفراد، ومن ثم ينبغي أن تخطط مراحل التعليم وتبنى مناهجه بقصد الإسهام الفعال في التنمية الشاملة للمجتمع على المستويين القومي والمحلي.

٣- التخطيط للتعليم في ضوء تخطيط شامل للقوى البشرية:

يتم حصر لاحتياجات الدولة بجميع قطاعاتها الحكومية والعامة والخاصة من القوى العاملة على جميع مستوياتها، وهذا مطلب له أولوية في عمليات التخطيط، لأنه في غيبة هذا التخطيط يظل هناك عدم توازن بين عدد الخريجين ونوعياتهم وبين الاحتياجات المطلوبة من القوى العاملة.

٤- النظر إلى التعليم على أنه مرفق خدمي استثماري:

ذلك أن النظرة التقليدية للتعليم على أنه مرفق خدمي فحسب أدت إلى الإهتمام بالكم دون الكيف ولكن اعتبار التعليم مدخلا أساسيا لتنمية الإنتاج ودفع الإستثمار يحدث توازنا بين أعداد التعليم وبين مستوى الأداء في العملية التعليمية في تحقيق عائد أكبر من الخدمات التعليمية.

٥- تطوير التعليم في إطار نظرة شاملة:

ذلك أن التعليم يعتبر منظومة فرعية من المنظومة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصري ومن ثم فإن تطوير التعليم لابد أن يرتبط عضويا بالمنظومة الأكبر. ومن ناحية أخرى فإن التعليم في حد ذاته يعتبر منظومة. يتفرع منها منظومات أصغر تتعلق بعوامل مثل أعداد المعلم، والمناهج، وطرق التدريس، والمباني المدرسية، والأدارة التعليمية، والكتاب المدرسي، ونظم القبول، وتنويع المراحل، واقتصاديات التعليم وغيرها.... ومن ثم فإن تطوير التعليم لابد أن يكون في إطار تنسيق جميع منظوماته وترابطها بقصد التطوير الشامل وليس تطوير الجزئيات.

٦- تطوير مناهج التعليم:

فى كل المراحل التعليمية يراعى تطوير المناهج تطويرا يرتكز على الجوانب القيمية، وتنمية الشخصية المتكاملة للمواطن، واستهداف الشعور بالانتماء، وتنمية القيم الروحية والاجتماعية، والشعور بمشكلات المجتمع المصرى، والإقبال على المساهمة فى حلها، وذلك إلى جانب الاهتمام بالتنقيف العام للمواطن بما يدعم تراثه ويعمل على تحسين حاضره والتخطيط لمستقبله.

٧- إرتباط التعليم الفنى مباشرة بمؤسسات الإنتاج المناظرة:

ذلك أنه لكى يؤدى التعليم الفنى المتوسط والعالى دوره المستهدف منه فإنه ينبغى ربطه بالمؤسسات الإنتاجية واستحداث تخصصات غير موجودة حاليا، وإلغاء تخصصات أخرى وتحقيق التوازن بين الإعداد النظرى والإعداد العملى والتدريب الميدانى فى إطار الإعداد المطلوبة للعمالة الماهرة والفنيين فى كل تخصص وكل هذا قد يتعذر تحقيقه دون الربط بطريقة أو بأخرى بين هذا التعليم وبين مؤسسات الإنتاج والخدمات المناظرة فى المجتمع.

٨- تطوير أساليب الامتحانات والتقويم عملية أساسية فى تطوير التعليم بجميع مراحلها:

ذلك لأن التقويم لأبد وأن يكون شاملا لجميع جوانب العملية التعليمية بحيث لا يقتصر على قياس الاستظهار والاسترجاع ولكن يتعداه إلى جوانب أخرى مثل قياس قدرات عقلية ومهارات أدائية مع نواح قومية، ومن ثم لا يقتصر دور الامتحانات على ترسيب أو نجاح الطلاب بل يتعداها إلى عملية تقويم شاملة مبنية على تحليل لنتائج الامتحانات تتخذ أساسا لتطوير المناهج وأساليب التدريس، وبحث أفضل الطرق لتحقيق أكبر عائد وتقليل الفاقد فى العملية التعليمية.

٩- التخطيط لكل مرحلة تعليمية بحيث تكون مرحلة منتهية لها أهدافها المحددة:

ويمكن لخريجها أن يجدوا طريقهم إلى الحياة العملية المناسبة فى نهاية تلك المرحلة دون أن تكون بالضرورة مرحلة إعداد لمراحل تالية - ذلك أن الوضع الحالى يجعل من خريج المرحلة عاطلا ما لم يلتحق بالمرحلة التالية حتى نهاية المرحلة الجامعية.

١٠- أن يكون لكل جامعة شخصيتها العلمية المتميزة:

ويعنى هذا أن تكون لكل جامعة ذاتيتها المتميزة من حيث التخصصات التي تهتم بها، والبنية الجامعية التي تراها، ونظم القبول الخاصة بها، وأوجه التمويل والأنفاق بها، وذلك فى إطار مبدأ تكافؤ الفرص، وفى ضوء المساهمة الفعالة فى خطط التنمية، وحل المشكلات الخاصة بالبيئة المحلية، وعلى مستوى المجتمع المصرى، وفى هذا الإطار فإنه ينبغى العمل على ألا تكون الجامعات المصرية نسخا مكررة فى التخصصات ونظم العمل الداخلى بها مما يؤدي إلى تخريج أعداد كبيرة فى التخصصات التي تعد غير مطلوبة فى سوق العمالة المصرية مع وجود نقص فى تخصصات أخرى.

١١- ترابط عملية تطوير التعليم مع دراسة جادة حول اقتصاديات التعليم:

ذلك أن الخدمات التعليمية تبدو فى بعض الأحيان أقل من المستوى الذى يطمع إليه المواطن المصرى كما أن حجم الأنفاق على التعليم قد لا يتفق مع العائد الفعلى منه، ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر فى اقتصاديات التعليم من حيث استخدام الموارد وتحديد أولويات الإنفاق وترشيده والعمل على زيادة موارد التمويل بما يعطى عائدا أفضل للعملية التعليمية.

١٢- أن تغدو الخطة البحثية جزءا من الخطة الخمسية: وأن تكون ملزمة لجميع الجهات البحثية.

١٣- أن الأوان للبدء فى التنمية التكنولوجية للتعليم وتيسير الحصول على المعلومات وتبادلها.

ب- التوصيات الخاصة:

تتلخص التوصيات الخاصة المتعلقة بالتعليم والتي أوصى بها مؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى الرابع فى يوليو ١٩٨٦ فيما يلى:-

فى مجال تطوير التعليم قبل الجامعى:

١- التوسع فى إنشاء دور الحضانه وتدعو الهيئات والمؤسسات وأجهزة الحكم المحلى والقطاعات العامة والخاصة للمشاركة فى ذلك.

٢- ضرورة الوصول إلى الاستيعاب الكامل للملزمين وأن يتم ذلك فى أقرب وقت.

٣- مد قنوات التعليم الأساسى إلى النجوع والكفور والبوادر وسائر المناطق النائية ولو عن طريق التوسع فى إنشاء المدرسة ذات الفصل الواحد.

- ٤- العمل على إيجاد التوازن في القبول بالمرحلة الثانوية بين الثانوى العام (والثانوى الفنى على ضوء الاحتياجات الفعلية لسوق العمالة).
- ٥- وضع شروط وضوابط لنيل شهادة إتمام الدراسة الثانوية كمرحلة منتهية ووضع شروط وضوابط أخرى للقبول للدراسة فى المراحل التالية وبذلك تتمشى الحواجز القائمة بين التعليم العام والفنى وتتساوى الفرص أمام خريجى الثانوى.
- ٦-مراجعة نظام التشعيب بالمرحلة الثانوية على أساس حرية الإختيار والجمع بين مواد متكاملة
- ٧- أن تتضمن مناهج التربية الدينية فى مراحل التعليم قبل الجامعى حفظ قدر مناسب من القرآن الكريم.
- ٨- التوسع فى القبول بدور المعلمين والمعلمات والتنسيق بينها وبين كليات التربية مع فتح شعب جديدة لتخصصات مطلوبة مثل شعب الحضانة وأمناء المكتبات ومدرسى المجالات العلمية والنوعية.

من حيث أسس ومبادئ تطوير التعليم:

- ١- العمل على تطوير مقررات ومناهج التعليم الأساسى بما يحقق التكامل فيما بينها ويحقق الربط بينها وبين مرحلة التعليم التالية له ويساعد على الكشف عن مهارات التلميذ فى سن مبكرة.
- ٢- دعم مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية وإدخال نظام الإرشاد النفسى والتوجيه التربوى ورعاية الشباب للطلاب بما يعمل على توعية الطلاب وحسن توجيههم واكتشاف ميولهم وقدراتهم الخاصة وإبعادهم عن مظاهر الانحرافات والضغوط الاجتماعية مع التأكيد على رعاية الفئات الخاصة من الطلاب المعوقين والموهوبين بما يكفل توفير الفرص لإطلاق طاقات وأمكانات كل أجيال مصر الصاعدة والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بينهم والرعاية الشاملة لهم.
- ٣- وضع خطة لاستكمال وترميم وإنشاء المبانى المدرسية فى ضوء الاحتياجات الفعلية التى تتزايد بتزايد عدد الأطفال والشباب فى سن التعليم وبما يحقق كثافة مدرسية ومساحة تربوية تسمح بالأنشطة التعليمية وتحقيق نظام اليوم الكامل والسنة الدراسية الكاملة التى يجب ألا تقل عن "٣٤" أسبوعا دراسيا، ويؤكد ذلك ضرورة تشجيع الأجهزة الشعبية والقطاع الخاص والمؤسسات والأفراد على الأسهم حتى فى تنفيذ خطة أبنية التعليم ويدعو المؤتمر بهذه المناسبة... المحليات لأن تؤدى دورا أكبر فى هذا الشأن.

٤- تدعيم المكانة المادية والأدبية للمعلم بما يحقق تقدمه ماديا واجتماعيا ويعمل على استقراره النفسي وتفرغه لعمله التعليمي.

٥- تعميم التأهيل الجامعي لمعلمي المرحلة الابتدائية ليشمل كل العاملين بالخدمة حاليا على مستوى الجمهورية بالمدارس الابتدائية من غير حملة المؤهلات التربوية الجامعية وحسم قضية الشهادة التي تمنح لهم.

من حيث تطوير التعليم الجامعي والعالى:

١- الالتزام بما جاء بالخطة القومية بالحد التدريجي لعدد المقبولين بالجامعات بما يتفق واحتياجات خطة التنمية.

٢- استحداث وسائل جديدة للتعليم الجامعي الحر كنظام الجامعة المفتوحة وجامعة البيئة والتعليم عن بعد وغيرها وذلك كتخفيف للضغط على الجامعة النظامية.

٣- أن تتحول الجامعات إلى مراكز للتعليم المستمر في شكل دورات علمية قصيرة المدى خصوصا للتنمية البشرية.

٤- أن تغدو الجامعات جهازا نابضا باحتياجات التعليم العالى والبحث العلمى على دراسة المشكلات وإيجاد الحلول العلمية والعملية بها وبذلك تفى الجامعات بمسئولياتها فى خدمة المجتمع وتنميته فى مختلف الميادين بالإضافة إلى اعداد القوى البشرية القادرة على الإسهام فى حل المشكلات.

٥- أن تضع الجامعات الأنظمة الكفيلة بالسماح للطلاب من الانتقال من الدراسة إلى العمل والعكس.

٦- العمل على التكامل بين مؤسسات التعليم العالى وجامعة الأزهر والأكاديميات ذات الطبيعة الخاصة ومراكز البحوث بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٧- عدم إنشاء جامعات أو كليات جديدة إلا بقدر ما تقتضيه خطة التنمية.

٨- تطوير نظم الامتحانات بحيث تهدف إلى الكشف عن الملكات الابداعية للطالب وقدرته على الأفادة من المعلومات التى حصلها ولا تقتصر على الكشف عن القدرة على الاستظهار.

٩- الأهتمام بالتربية الدينية فى الجامعات والمعاهد العليا بالشكل الملائم.

١٠- زيادة فاعلية أسلوب الريادة للطلاب وتكثيف الأنشطة الثقافية والدينية والفنية والرياضة، مع إتاحة جداول الدراسة الفرصة للطلاب لممارسة كل ما تقدم.

١١- العمل على تحويل الوحدات الإنتاجية بالجامعات إلى وحدات ذات طبيعة خاصة تمكينا لها من الانطلاق.

١٢- تنشيط مراكز البحوث فى الجامعات عن طريق التوجيه إلى تعاقد المؤسسات والهيئات معها للقيام بالبحوث والاستشارات ودراسات الجدوى مقابل رسم معين يخصص جزء منه لخدمة العملية التعليمية.

١٣- الإرتقاء بالدراسات العليا بالجامعات وتذليل الصعوبات التى تواجهها وربطها باحتياجات المجتمع وتمكينها من معرفة كل مستحدث علمى.

١٤- تطوير كليات التربية وأعتبرها بيوت خبرة ومراكز أبحاث للمشكلات التعليمية والتربوية التى تواجه المجتمع المصرى والنظم التعليمية مع الأستعانة بها فى التعليم المستمر والتجديدى والتدريب التحويلى للمعلمين الذين فى الخدمة لسد النقص فى التخصصات المختلفة ولتطوير العملية التعليمية بجميع أبعادها.

من حيث تطوير التعليم الفنى:

١- وضع سياسة جديدة للتعليم ما قبل الجامعى بحيث تؤدى تلقائيا إلى الحد من عدد المقبولين فى المرحلة الثانوية والتوسع فى عدد المقبولين فى مدارس التعليم الفنى نظام الخمس سنوات لتوفير احتياجات خطة التنمية من مستوى فئة الفنى المتقدم مع دعم هذه المدارس بالأجهزة والمعدات الحديثة.

٢- العمل على ربط مدارس ومعاهد التعليم الفنى بقطاع الإنتاج والخدمات ربطا عضويا بقصد تبادل الخبرة والأفادة من العاملين بهذه القطاعات لتحسين وتطوير المناهج والخطط وللقيام بالتدريس فى المدارس والمعاهد الفنية.

٣- وحتى تتحقق التوصية المتقدمة لابد من وضع نظام يلزم المؤسسات المختلفة بتدريب الطلاب والأفادة منهم كقوى منتجة.

٤- إعادة النظر فى التخصصات القائمة حاليا بالمدارس والمعاهد الفنية وإلغاء أو الحد من التوسع فى بعض التخصصات التى لم يعد المجتمع فى حاجة إليها وأستحداث تخصصات جديدة تحتاجها سوق العمالة فى مصر وفى الدول العربية والأفريقية مثل أعمال التشييد والخدمات الفندقية والسياحية ومجالات الألكترونيات والسكرتارية الحديثة على أن تراعى المرونة لكى يتاح فرصة للخريج للعمل فى أكثر من حرفة فى مجال التخصص وبعد التدريب التحويلى.

٥- القيام بأجراء دراسات شاملة ودقيقة لأحتياجات مصر والدول العربية والأفريقية من القوى العاملة لرسم سياسة طويلة المدى للتعليم والتدريب الفنى فى المجالات المختلفة من حيث المستويات والمواصفات والأعداد.

- ٦- البحث عن مصادر تمويل إضافية للتعليم الفني بجانب التمويل الذى ترصده الدولة.
- ٧- اعتبار كل من المدارس والمعاهد الفنية وحدات إنتاجية فى مجال تخصصها بهدف تشجيعها والأفادة من الأماكن المتوافرة لديها من الآلات ومن البشر وبما يحقق رفع مستواها الفنى والمهنى.
- ٨- إتاحة الفرصة لخريجي المدارس الثانوية الفنية الذين أثبتوا كفاءة فى مجال عملهم لفترة لاتقل عن خمسة سنوات للألتحاق بالجامعات.
- ٩- التخطيط لألزام المؤسسات الانتاجية بإنشاء مدارس فنية صناعية فى موقعها وفى مجال تخصصها والقيام بتمويلها وأدارتها تحت إشراف وتوجيه وزارة التربية والتعليم ومدتها بالآلات والتجهيزات الحديثة على أن تلتزم هذه المؤسسات بتشغيل الخريجين من مدرستها.
- ١٠- وضع خطة إعلامية تهدف إلى تغيير مفهوم المجتمع بالنسبة للتعليم الفنى ورفع قيمته الاجتماعية ومدى احتياجات خطة التنمية له.

من حيث تطوير التعليم الأزهرى:

- ١- الإهتمام الجاد بحفظ القرآن الكريم وترتيله وفهمه خصوصا وأن رسالة الأزهر تقوم فى أصولها وفى فروعها وفى رسائلها ومقاصدها على القرآن الكريم الذى يعتبر حفظه أمرا أساسيا جوهريا سواء لطلاب الأزهر أو خريجيه مع تخصيص مكافآت تشجيعية مجزية وحوافز أدبية للطلاب الحافظين للقرآن الكريم.
- ٢- العمل على الأستزادة من مكاتب تحفيظ القرآن الكريم بأعتبارها مصدرا يمد معاهد الأزهر بالطلاب الحافظين للقرآن الكريم وخاصة بعد صدور القانون الذى أعفى حافظ القرآن من سنتين فى التجنيد إذا نجح فى الامتحان الذى يعقد لهذا الغرض أعترافا بجهاده فى حفظ كتاب الله تعالى وتشجيعا له على ذلك.
- ٣- التنسيق فى توزيع الاطفال الملزمين فيما بين مدارس وزارة التربية والتعليم ومعاهد الأزهر الأبتدائية فى كل محافظة على حدة بما يسمح بأستغلال أماكن جميع المدارس والمعاهد لأستيعاب الأطفال الملزمين مع الأستمرار فى سياسة أعتبار الطفل مؤديا للألزام متى التحق بالمعهد الأزهرى.
- ٤- ضرورة الربط بين العقيدة والسلوك فى أعداد الدعاة وعلماء الدين الإسلامى بما يحقق فاعليتهم ومشاركتهم فى كل ما يتعلق بالنشاط والأنتاج مع المشاركة فى الدعوة الإسلامية.
- ٥- تأكيد العناية القائمة بالدراسات الإسلامية فى الكليات النظرية والعملية الجديدة فى جامعة الأزهر بهدف النهوض بهذا النوع من الدراسة وذلك تطبيقا للقانون الذى أستهدف تخريج

عالم الدين الذى يستطيع أن يكون قادرا على الفتوى فى الأمور الدينية وأن يكون قدوة فى مجتمعه الذى يمارس فيه نشاطه المهني.

٦- دعم دور الأزهر فى العالم الإسلامى والعربى ويتطلب ذلك توثيق الروابط الثقافية مع الجامعات والهيئات الإسلامية والعربية فى العالم الإسلامى والعربى مع إمداد هذه البلاد بعلماء متففين فى الدين وعلى مستوى عال من الكفاءة العلمية والعملية المهنية التى تؤكد صلة العلم بالحياة ويوصى المؤتمر فى هذا الصدد بالإستفادة من كلية اللغات والترجمة فى تخريج علماء متمكنين من الدعوة إلى الله تعالى باللغات الأجنبية واللغات المحلية لدول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كلما أمكن ذلك مع العمل على تحسين أحوالهم المادية والأدبية.

٧- تشجيع الطلاب المسلمين فى شتى بقاع العالم الإسلامى والعربى بمختلف الوسائل على الدراسات فى الأزهر وتزويد هذه البلاد بالكتب الإسلامية باللغات المختلفة التى توضح حقيقة الدين الإسلامى ودوره فى التربية والحياة بصفة عامة.

فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

١- أن مسئولية القضاء على الأمية وما تثيره من انعكاسات مختلفة مسئولية ضخمة يستحيل لأى إدارة أو جهة حكومية أن تتحمل بها على أفراد وإنما هى مسئولية قومية ينبغى أن تشارك فى تحملها جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية وهو الأمر الذى يستدعى التفكير فى إنشاء مجلس أعلى يتولى التخطيط والتنسيق والمتابعة.

٢- إصدار التشريعات واللوائح التى تكفل إلزام المواطنين بمحو أميتهم، ومن ذلك: (أ) اشتراط معرفة القراءة والكتابة عند التقدم للوظائف أو الترقى أو الترشيح للمنظمات السياسية والاجتماعية والتعاونية وكافة الأجهزة بمختلف مستوياتها.

(ب) تطبيق قانون الخدمة الوطنية على الأميين الذين لا يجندون بحيث ينضمون إلى قوافل استصلاح الأراضى وجمع المحاصيل وتطهير الترع والمصارف وبناء الطرق وغيرها بالإضافة إلى انتظامهم فى برامج ومشروعات أمية.

(ج) اعتبار شهادة محو الأمية التى يحصل عليها الأمى نتيجة لامتحانات دقيقة من أهم المسوغات اللازمة لكافة المعاملات التى تقدمها أجهزة الدولة المختلفة للمواطنين وأهمها:

♦ دعوى كافة مؤسسات الخدمات والانتاج والنقابات والاتحادات والجمعيات والقوات المسلحة والشرطة والنوادي وغيرها إلى الالتزام بأداء دورها الوطني والجهاد في مجال محو الأمية مع تحديد دور ومسئوليات كل منها بطريقة واضحة مع متابعة مدى قيامها بهذه المسئوليات إزاء محو أمية العاملين فيها.

♦ التفكير في تطوير نظام الخدمة العامة بحيث يتحول جزئيا إلى الأسهم في محو الأمية بالكيفية التي يتفق عليها.

♦ مشاركة أجهزة الإعلام المختلفة من صحافة وأذاعة مسموعة ومرئية وكافة المؤسسات الإعلامية الأخرى بالقيام بمسئولياتها في تنظيم حملات إعلامية تحفز الأميين إلى ضرورة محو أميتهم وشرح أضرار الأمية على أن يتم ذلك في إطار خطة علمية منظمة وفي إطار التخطيط العام للحملة القومية لمحو الأمية.

♦ دعم الدور الذي تقوم به المجالس المحلية لتعليم الكبار بالمحافظات مع توجيه هذه المجالس ومتابعتها بحيث تقوم بأداء مسئولياتها بطريقة ايجابية فعالة.

♦ اتخاذ كافة الأساليب والوسائل للقضاء على ظاهرة التسرب في المرحلة الأولى حيث أن التسرب هو من أهم منابع الأمية ينبغي القضاء عليها خصوصا في المناطق الريفية والمناطق النائية.

♦ التوسع في إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد في المناطق النائية والواحات والمناطق ذات التجمعات السكانية القليلة كالنجوع والكفور وذلك بهدف إتاحة الفرصة لأبناء المواطنين بهذه المناطق للتعليم وذلك لتقليل حجم الأمية على أن تحرر هذه المدارس من النمطية والنظم التي تتبعها المدرسة النظامية العادية خصوصا وأن الأسلوب التعليمي الذي يتبع في هذه المدرسة يقوم على أساس تعليم مجموعات مختلفة المستوى في فصل واحد بمعلم وحيد لأكثر من صف تعليمي.

- ومع توالى المؤتمرات العامة للحزب الوطنى يزداد الأهتمام بالتعليم وقضاياها ففى المؤتمر العام الخامس للحزب والذى عقد فى الفترة من ٢٠-٢٢ يوليو ١٩٨٩ وهى كالتالى: (١)
- ١- التوسع فى المجالات التعليمية التى يحتاجها سوق العمل فى مصر والدول العربية والأفريقية.
 - ٢- وجوب الأستمرار فى سياسة تدعيم التعليم الفنى مع التركيز على التعليم الصناعى لأعداد الفنيين.
 - ٣- تدعيم الجهود المبذولة فى مجال التعليم الأساسى بالريف بغية الوصول لاسْتيعاب كافة الملزمين.
 - ٤- تدعيم البحوث الرامية إلى تطوير المناهج التعليمية.
 - ٥- الأهتمام بالتعليم المستمر لتجديد معلومات الخريجين وتمكينهم من مواكبة التطور الحديث.
 - ٦- يؤيد الحزب جهود الحكومة فى توحيد مصادر أعداد المعلم وحصرها فى التعليم العالى.
 - ٧- تطوير نظم الدراسات بكليات التربية لإقامة التوازن بين التأهيل العلمى والتأهيل التربوى.
 - ٨- يستحث الحزب الجهود لتحقيق مزيد من التعاون بين الوزارات والهيئات المختلفة ووزارة البحث العلمى.

عرضت الدراسة فى الجزء السابق عرضاً لما جاء ببرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى حول التعليم وسياساته وقضاياها فى مصر ورؤية الحزب فى كيف يمكن التعامل مع هذه القضايا ووضع حلول وعلاج لها من وجهة نظر الحزب الوطنى الديمقراطى، وذلك من خلال فترتين هامتين من عمر الحزب، وهما مرحلة الإنشاء (١٩٧٧-١٩٨٦)، مرحلة النمو والتطور (١٩٨٦-١٩٩٢) وما بعدها.

- وقد أستعرضت الدراسة فى هذا الصدد برنامجين للحزب الوطنى الديمقراطى هما:
- البرنامج الذى تضمنته المبادئ والأسس العامة لسياسات الحزب الوطنى الديمقراطى والذى يمثل مرحلة الإنشاء.
 - البرنامج الذى أقره الحزب فى مرحلة النمو والتطور والتى بدأت مؤتمره الرابع فى يوليو ١٩٨٦ وأقره فى مؤتمره السادس فى يوليو ١٩٩٢.

(١) الحزب الوطنى الديمقراطى، توصيات المؤتمر العام الخامس، ٢٠-٢٢ يوليو ١٩٨٩. القاهرة، ص ١٠٦.

وذلك بالإضافة إلى التوصيات الخاصة بالتعليم وقضاياها التي أصدرتها المؤتمرات العامة التي عقدها الحزب بداية من مؤتمره الأول في يوليو ١٩٨٠.

وباستقراء كلا من البرنامجين المشار إليهما في هذه الدراسة، وبالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بالتعليم التي أصدرها الحزب الوطنى الديمقراطى فى مؤتمراته العامة وتحليل وتفسير ما جاء بكل منها حول التعليم توصلت الدراسة إلى الدلائل التالية:-

(١) من حيث مجانية التعليم:

أكد عليها الحزب فى كل مراحلها مع التحفظ على إطلاقها، وضرورة ترشيدها.

(٢) من حيث مكانة التعليم:

أولى برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى اهتماما خاصا بالتعليم والبحث العلمى باعتباره من أهم المجالات التى يوليها الحزب اهتمامه (فى مرحلة الإنشاء) ، وتطور هذه الاهتمام مع مراحل نمو وتطور الحزب بحيث اعتبرها قضية أمن قومى للبلاد لا يجب المساس بها (مرحلة التطور).

(٣) من حيث تطوير التعلم:

أولى برنامج الحزب اهتماما بقضايا تطوير التعليم بحيث يشمل هذا التطوير عملية إنشاء المدارس وزيادة دور الحضانة وحسن إعداد المعلم (مرحلة الإنشاء)، وقد شمل هذا التطوير الاهتمام برياض الأطفال والتعليم الأساسى وتطوير المناهج وطرق التدريس ونشر العلوم والتكنولوجيا وتحسين أحوال المعلم ورعاية الفئات الخاصة من ذوى الاحتياجات الخاصة أو الموهوبين والمتفوقين على حد سواء (مرحلة التطوير).

(٤) من حيث التعليم قبل الجامعى:

أولى برنامج الحزب ضرورة الاهتمام بمرحلة التعليم قبل الجامعى والاهتمام بالتعليم الفنى ومرحلة التعليم الأساسى (مرحلة الإنشاء)، كذلك الاهتمام بتطوير امتحانات الثانوية العامة وزيادة مساحة الاختيار أمام الطلاب فى الألتحاق بالجامعة وتحديث المناهج لتلحق بعصر المعلوماتية، ومواجهة مشكلة التسرب للحد من إنتشار الأمية (مرحلة التطور).

(٥) من حيث التعليم الجامعى والعالى:

أولى برنامج الحزب اهتماما كبيرا بالتعليم الجامعى والعالى والعمل على تدعيم واستقلال الجامعات ونشرها بكافة أقاليم الجمهورية ورعاية طلابها (مرحلة الإنشاء)، كذلك زيادة مساحة الاهتمام بالتعليم الجامعى وتدعيمه وتطويره مع دعم طلابه ورعايتهم وتقييم ووضع ضوابط للتعليم المفتوح (مرحلة التطوير).

(٦) من حيث التعليم الأزهرى:

أولى برنامج الحزب فى كل من المرحلتين إهتماما متوازيا يدعمه المستمر للتعليم الأزهرى إيمانا منه بدور الأزهر الشريف الرائد دوما.

وبصفة عامة تستنتج من تحليل ما جاء بخصوص التعليم ببرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى أن السياسة التعليمية للحزب قد تطرقت إلى أغلب القضايا أو المحاور الأساسية المتعلقة بقضايا التعليم فى مصر وعناصره المختلفة، ولكن يؤخذ على صياغة البرنامج عمومية العبارات، وعدم تحديدها لبعض العناصر بشئ من الدقة، والوضوح، وخصوصا فيما يتعلق بكيفية التنفيذ ومراحله، ومصادر التمويل وقيمته. فقضايا المجانية فى التعليم وكيفية تمويلها مع الحفاظ على جودة المخرجات والمنتج التعليمى وكيفية استيعاب الاعداد المتزايدة عام بعد آخر فى ظل موارد محدودة واقتصاد عليل... إلخ كل هذا كان يستوجب مزيد من التوضيح والتفصيلات الدقيقة التى توضح من أين وكيف؟

رابعاً: المؤتمرات القومية لتطوير التعليم التى شارك فيها الحزب الوطنى:

سبق أن ذكرت الدراسة فى فصلها الأول ضمن مشكلة الدراسة أن برامج الأحزاب السياسية تعكس رؤى هذه الأحزاب فى شتى المجالات ومنها بالطبع رؤيتها إلى السياسية التربوية التى يتم طرحها أمام المواطنين بحيث إذا حازت إحدى هذه الرؤى على رضا الناخبين فإن الحزب صاحب هذه الرؤيا يفوز بأصوات الناخبين فى الانتخابات، وبالتالي يصل الحزب إلى كراسى السلطة والحكم. وعندئذ من المفروض أن تتحول هذه الرؤى إلى أنشطة وإنجازات تعكس هذه الرؤى فى مختلف المجالات ومن بينها بالطبع الأنشطة والإنجازات التربوية للحزب الفائز فى الانتخابات. وبدون ترجمة هذه البرامج إلى أنشطة وإنجازات حقيقية تصبح مجرد رؤى نظرية لا يمكن الحكم لها أو عليها طالما لم تخرج إلى حيز التطبيق.

وتجدر الإشارة والتأكيد على أن قدرة الحزب على تنفيذ أو عدم تنفيذ برامج مرهونة بقدرته على الوصول إلى الحكم وذلك من خلال الفوز بالاغلبية في الانتخابات البرلمانية، ويتوقف هذا بالطبع على قدرة الحزب في إقناع جموع المواطنين بمصداقية برامجهم ورؤاه المطروحة.

وفي هذا الجزء من الدراسة سوف تحاول الدراسة التعرف على موقع ومكانة التربية في أنشطة وأجازات الحزب الوطنى الديمقراطى التى شاءت ظروف نشأته فى كنف السلطة وأستحواذه عليها منذ نشأته (١٩٧٧) وحتى الوقت الحالى. أتاحت له فرصة تشكيل الحكومة عقب كل جولة إنتخابية على مدار سنوات عديدة (١٩٧٩ - ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ - ١٩٩٢ - ١٩٩٥) وبالتالي أصبحت الظروف مهياة أمامه لتحقيق ما نادى به فى برنامجه السياسى حول السياسة التعليمية أقوى من فرصة أى حزب آخر من الأحزاب المعارضة.

وتعتبر وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى أداة تنفيذ البرامج الخاصة بالحزب التى تمثلها، وسوف تتناول الدراسة فى هذا الفصل بيان أنشطة وأجازات وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى بمصر والتى من المفروض أن تعكس ما نادى به برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى من سياسات تربوية فى برنامجه السياسى، وسوف تستعرض الدراسة فى جزئين أو قسمين. القسم الأول الأنشطة التى تعتبر مكملة للجانب النظرى لسياسات الحزب متمثلة فى الندوات والمؤتمرات التى تهتم بالسياسات التربوية وقضاياها.

والقسم الثانى يمثل إنجازات وزارة التربية والتعليم والتى تعكس الجانب التنفيذى لبرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى.

وسوف تحاول الدراسة بيان اختلاف أو اتفاق الجانب النظرى لسياسات الحزب التربوية، والمتمثلة فيما ورد ببرنامج الحزب وتوصيات مؤتمراته العامة حول التعليم، الجانب التنفيذى لهذه السياسات، والمتمثل فى أنشطة وأجازات وزارة التربية والتعليم ممثلة الحزب فى التشكيل الحكومى والمنوطة بترجمة هذه السياسات النظرية إلى واقع عملى وتطبيقى.

وسوف تتمحور هذه المقارنة حول عدة محاور تربوية أساسية هي:

- من حيث التعليم قبل الجامعى.
- من حيث التعليم الجامعى والعالى.
- من حيث إستراتيجيات التطوير.

وبالطبع تنبثق من هذه المحاور الرئيسية محاور أخرى فرعية وقضايا فنية متنوعة.

وتمشيا مع سياسة الحزب الوطنى التعليمية بذلت- ولا تزال - وزارة التعليم (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى التى يشكلها الحزب فى الحكومات المعاقبة) جهودا لا بأس بها فى مجال وضع الإطار النظرى للسياسة العامة للحزب فى مجال التعليم والتى توليه اهتماما كبيرا، وذلك من خلال العديد من المؤتمرات القومية والتى يمكن من خلال استعراضها استكمال الصورة لنظرة الحزب إلى التعليم وتطويره تطورا مستمرا. وهذه المؤتمرات هى:-

١- المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر^(١)

عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر فى الفترة من ٤ إلى ١٦ يوليو ١٩٨٧ بجامعة القاهرة وتحت رعاية وبحضور السيد رئيس الجمهورية " ورئيس الحزب" وقد صدرت عن المؤتمر ١٣٦ مائة وستة وثلاثين توصية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى:

أولاً: من حيث محاور الاستراتيجية (١-١٢)

ثانياً: من حيث التعليم قبل الجامعى (١٣-٦٨)

أ- ديمقراطية التعليم (١٣-٢٩)

ب- تطوير التعليم العام (٣٠-٤٩)

ج- تطوير التعليم الفنى (٥٠-٥٧)

د- اعداد المعلم وتأهيله (٥٨-٦٨)

ثالثاً: من حيث التعليم الجامعى (٦٩-١٣٦)

أ- تخطيط التعليم الجامعى وإقتصادياته (٦٩-٨٨)

ب- القبول فى الجامعات (٨٩-٩٩)

ج- تكوين الطالب الجامعى (١٠٠-١٠٩)

د- الدراسات العليا والبحوث العلمية وربط الجامعة بالمجتمع (١١٠-١٣٦)

(١) منجزات مسيرة تطوير التعليم فى مصر -وزارة التربية والتعليم -المكتب الفنى للوزير، سبتمبر ١٩٩٠ - مطبعة الكيلانى - القاهرة

٢- المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإبتدائى: (١)

عقدت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة عدة مؤتمرات متتالية لتطوير التعليم بمراحله المختلفة كان أول هذه المؤتمرات، المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإبتدائى، والذى تجلت فيه بصورة واضحة ديمقراطية التعليم. فلقد كانت العناصر المشاركة فى هذا المؤتمر وورش عمله المختلفة تمثل كافة فئات المجتمع وأصحاب رأى والخبرة فى كل مجال، ومجموعة من أكبر رجال الأعمال والثقافة والفن والأعلام والأحزاب السياسية والمجالس النيابية وأساتذة الجامعات وخبراء التربية وأولياء الأمور والمدرسين ونقابة المعلمين بالإضافة إلى ممثلين للمنظمات الدولية المتخصصة وبعض الدول المتقدمة. وقد شارك فى هذا المؤتمر الحزب الوطنى ممثلاً بأعضاءه من مجلسى الشعب والشورى ولجنة التعليم بالحزب ولجنة التعليم بكل من مجلسى الشعب والشورى .

وكانت توصيات المؤتمر كما يلى:

١- النظر إلى الهدف الجوهرى للتعليم الإبتدائى-باعتباره جزءاً من التعليم الأساسى الألمانى- وركيزة للتعليم قبل الجامعى، وقاعدة المنظومة التعليمية ككل - على أنه يوفر أساسيات الثقافة والهوية القومية بمكوناتها فى المستويات الشخصية والوطنية والعربية والأنسانية، والتى تمكن التلميذ المواطن من أن ينمى قدراته، بما فيها تنمية أساليب التفكير العلمى والتفكير المنطقى لديه ومقومات المواطنة والقيم الدينية والأخلاقية، ومن أن يسهم فى تنمية وطنه قيماً، وتماسكاً، وفكراً، وديمقراطية، وإنتاجاً، واستثماراً للموارد العلمية والتكنولوجية المتاحة.

وتحقيقاً لهذا الهدف الجوهرى يسعى التعليم الإبتدائى إلى تنمية طاقات الطفل وقدراته فى إطار التوازن بين حقه فى التعليم وحقه فى الأستمتاع بطفولته، بما يمكنه من:

اولاً: من حيث الأهداف العامة للتعليم الإبتدائى وفلسفة التطوير:

أ- تعميق انتماء الطفل لوطنه وتاريخه وحضارته وتأكيد الولاء الوطنى وتنمية الإعتزاز به.
ب- ترسيخ الإيمان والإعتزاز بدينه وقيمه السماوية والاجتماعية، احترام عقائد الآخرين ومقدساتهم وشعائهم.

ج- اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات بصورة تؤدى إلى التواصل اليسير والفعال بمختلف وسائله من خلال اللغة القومية بين مواطنى المجتمع أخذاً وعطاءً، حواراً، ورأياً، وتفاعلاً، وانتماءً، وتحكيماً لمنطق العقل.

(١) وزارة التعليم-قطاع الكتب مشروع مبارك القومى.انجازات التعليم فى ٣ اعوام.اكتوبر ١٩٩٤ ص ٣٩: ٤٧.

د- المشاركة فى تحقيق الأستقرار السياسى، والسلام الاجتماعى، وتأكيد الأستقلال الوطنى وتعميق الأنتماء القومى، وتكوين المجتمع الديمقراطى، وتعزيز مسيرة التنمية والإنتاج والاعتماد على الذات.

هـ- تكوين أسلوب التفكير العلمى والقدرة على تحليل المعلومات، واتخاذ قرار صحيح على أساسها عندما يواجه مشكلة مرتبطة بها. منهج التفكير هو الأساس وليس حشو المعلومات ذاتها.

و- التعامل مع تحديات القرن الحادى والعشرين وأولها الأفتتاح على علوم المستقبل وتطبيقاتها اليومية مثل أستخدام الحاسب الآلى والتدريب على المهارات العملية المرتبطة بتكنولوجيا العصر.

ز- توفير مقومات الصحة والسلامة الجسدية والنفسية وما يرتبط بها من مكونات ثقافة البدن ورعايته.

ح- اكتساب القدرة على المشاركة الإيجابية فى عمل الجماعة، والجهد التعاونى والتكافلى، والقدرة على أدراك العلاقة بين الحق والواجب، وبين العطاء والمسئوليات فى إطار من تحقيق الحرية وإقرار الديمقراطية، وتعميق احترام الطفل لنفسه وللآخرين والأحاساس بالمسئولية.

ط- تقدير تراثه بموضوعية، وأستلهام قيمته المشرقة، والأفادة من دروسه، وفهم واقع مجتمعه وهويته، والإلمام بالجهود المبذولة لتنميته، وإصلاح بيئته والتطلع إلى مزيد من افاق تقدمه، وذلك فى إطار المتغيرات والمعارف العلمية والتكنولوجية للحضارات العالمية.

ى- تكوين مهارات وعادات العمل المثابر والمنتج، وما تتطلبه من معرفة علمية وتكنولوجية ومن ممارسات فى النظام والتنظيم والجهد، والتعامل مع الموارد، وذلك من أجل الأسهام فى تطوير إنتاجية العمل.

ك- تشجيع النشاط الحر والتلقائى والمنظم، وتأكيد المبادرة الشجاعة، والرغبة فى الإكتشاف والإعتزاز بالنفس والقدرة على التذوق الفنى، والموسيقى، والمسرح، مما يخلق فرص الإبداع والإمتاع، ويكون الشخصية الذاتية، ويتيح للطفل الإرادة المستقلة والرأى الحر، والفهم قبل الحفظ، والمناقشة قبل الالتزام.

ل- تنمية مهارة التعلم الذاتى واتجاهاته مما يجعله قادرا على الوصول إلى المعلومة الصحيحة من مصادرها الأصلية، وذلك فى إطار من استمرارية التعلم مدى الحياة وكذلك الرغبة فى تعليم الآخرين.

م- تقوية الولاء بينه وبين بيئته وتنمية قدراته وخبراته في مجال حياته اليومية.
 ن- توفير الرعاية التربوية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من امتلاك أساسيات الثقافة المشتركة، وكذلك تمكين ذوى القدرات والمواهب العقلية والفنية والجسمية من بلوغ أقصى ما يمكن أن تصل إليه طاقاتهم.

ثانيا: من حيث تطوير بنية التعليم الإبتدائي:

١- العمل على أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميتها جزءا من التعليم الأساسى الإلزامى، وإذا حالت الأمكانات دون التنفيذ فيمكن حاليا الإقتصار على عام دارسى واحد، مع التخطيط لتوفيره لجميع الأطفال ذكورا وأناثا فى الريف والحضر والبادية.
 ٢- تقسيم التعليم الإبتدائى الى مستويين، أولهما يضم الصفوف الثلاثة الأول. أما المستوى الثانى فيضم الصفين الأخيرين، وذلك انسجاما مع الهدف المعرفى لهذا التعليم، وهو تملك المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية بحيث يتم الأطمئنان فى نهاية المستوى الأول إلى اكتساب هذه المهارات الأساسية، وفى نهاية المستوى الثانى إلى التأكد من الانطلاق فى استخدامها وتوظيفها فى مناقش الحياة اليومية.

ثالثا: من حيث تخطيط المناهج وتطويرها:

١- اهتمام التعليم الإبتدائى فى جميع صفوفه بالأستجابة لمتطلبات نمو الطفل فى المرحلة العمرية، والتي تتميز فى أهم خصائصها بالحركة والنشاط والانطلاق وحب الاستطلاع، وذلك من خلال تقويم الانشطة التربوية المشتملة على مهارات التريبة البدنية والفنية والموسيقية والمسرحية، ومن خلال تقديم المهارات العملية والتكنولوجية المناسبة لاستعداداته، والقيام بالأنشطة الحرة.
 ٢- تحقيق التوازن بين الهدف المعرفى والهدف التنموى للطفل من خلال توفير ثلاثين فى المائة على الأقل للأنشطة التربوية والمهارات العملية، وذلك بالإضافة إلى الأهداف المعرفية بحيث يسعد الطفل بالتعليم ويستمتع بطفولته فى ذات الوقت بالإنتلاق من خلال النشاط. ويفرض ذلك العمل على تقليل حجم المواد الدراسية، وما تتضمنه من كم للمعلومات إتاحة للأنشطة التربوية والمهارات العملية.
 ٣- إعطاء الوزن النسبى الأكبر من المعرفة لتعليم القراءة والكتابة والخط العربى، ومهارات الرياضيات والتربية الدينية والوطنية، ولاينبغى أن يزيد الوقت المتاح لهذه المواد على ٧٠% من جملة وقت الخطة الدراسية بحيث يخصص الباقي وهو ٣٠% على الأقل

للأنشطة التربوية والاجتماعية والبدنية والفنية والمسرحية والتدريب على المهارات العملية والتكنولوجية البسيطة المناسبة، مع إتاحة الفرصة للمعلم لاختيار الأنشطة المناسبة للبيئة واهتمامات التلميذ.

٤- التركيز فى الجانب المعرفى على تدريب التلميذ على الوصول بنفسه إلى مصادر المعرفة وأهمها المكتبة ليكتسب مهارات التعلم الذاتى، وينتقل من مجرد الحفظ والاستظهار إلى الفهم والتفكير وتوظيف المعلومة فى الحياة العملية.

٥- تقليل أعداد الكتب الدراسية وإحجامها، والتي ينوء بحملها طفل اليوم، مع تطويرها إعداداً، وطريقة وإخراجاً.

٦- الأخذ بنظام المسابقة بين مؤلفى الكتب الدراسية، مع توفير المكافآت المجزية، حفزاً للعناصر ذات الكفاءة على الأشتراك فيها، وأن تكون لجان تحكيم فى غالبيتها من عالية المتخصصين والخبراء من خارج وزارة التربية والتعليم ضماناً للحيدة والموضوعية، وفى هذا الصدد يفضل تشجيع الفرق المكونة من المتخصصين فى الطفولة، وإعداد المادة التعليمية، واللغة العربية، والعلوم والدراسات الاجتماعية، والأنشطة التربوية المختلفة والمهارات العلمية على التأليف للصفوف الثلاثة الأول من التعليم الابتدائى، حيث يعتبر كتاب القراءة هو الكتاب المقروء الذى يستمد مضمونه من مصادر متنوعة لغوية واجتماعية وعلمية وبيئية وفنية.

٧- البدء فى ادخال تعليم اللغة الانجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية بدءاً من الصف الرابع الابتدائى، وذلك بصورة تدريجية بحيث يبدأ التنفيذ فى المدارس ذات اليوم الكامل، ومع توفير المعلمين المؤهلين لتدريس اللغة الأجنبية.

٨- العمل على تنوع الكتب الدراسية ومن البيئات المختلفة، إذ من المفيد تربوياً وإنسانياً أن يتعلم الطفل فى هذه السن المبكرة معلومات عن بيئته، ويتعرف على معالمها وخصائصها، وآثارها وتعكس المادة المقروءة الكلمات الشائعة فيها بشرط صحتها لغوياً، وتربط الطفل بالقيم الصالحة فيها، ومنها يتعرف على بقية بيئات وطنه.

٩- الحرص على ربط المدرسة الابتدائية بالبيئة المحلية والمجتمع المحيط بها من نشاطات بحيث لا يقتصر دورها على تعليم الأطفال، وإنما تقوم بدور فى تطوير المجتمع وتميمته، وفى الأسهم الفعال فى جهود محو الأمية، وفى التعاون مع قيادات المجتمع فى وضع الحلول للمشكلات الاجتماعية، وتتحول المدرسة بذلك إلى مصدر إشعاع للبيئة واصحاب لها، وتصبح محل تعاطف واحترام من المجتمع المحيط بها، ونفع له ولأبنائه كما يقوم بربط الطالب ببيئته معرفة ونشاطاً.

١٠- العمل على زيادة فعالية دور الأسرة فى العملية التعليمية، وذلك من خلال تشكيل مجلس للوالدين لكل مدرسة ابتدائية، يكون من بين مهامه التعاون بين المعلمين والوالدين فى توجيه أبنائهم نحو التفوق وتخطى صعوبات التعلم، ودعم الامكانيات والوسائل التعليمية والخبرات الفنية.

١١- الأخذ بمبدأ التطوير المستمر فى مناهج الإبتدائى، لحاقا بمستحدثات العلوم، والتكنولوجيا وتطورات العلوم التربوية واستراتيجيات التدريس، مع العمل على إنشاء آليات التطوير ودعمها بالامكانيات البشرية والمادية، ضمانا لوضع التطوير موضوع التنفيذ السليم فى الوقت المناسب.

رابعا: من حيث تطوير التنظيم المدرسى:

١- العمل على تطوير التنظيم المدرسى، من صفوف دراسية إلى قاعات وأماكن خاصة بالمواد الدراسية والأنشطة التعليمية مزودة بالامكانيات والمصادر والوسائل التعليمية وأدوات تكنولوجيا التعليم، يتردد عليها التلاميذ وفقا لجدول الدراسة، مما يرفع من جودة العملية التعليمية، ويحقق الحركة للأطفال وفقا لخصائص نموهم ويسمح بالاستفادة المثلى فى امكانيات المبنى المدرسى.

خامسا: من حيث تطوير التجهيزات المدرسية:

١- تطوير التجهيزات المدرسية وبخاصة الوسائل التعليمية والمعامل، وتوفير متطلباتها من الآلات والخامات، ودعوة القطاع الخاص إلى المشاركة فى تزويد المدارس بها، ودعم الإدارة العامة للوسائل التعليمية، بحيث تمد مدارس التعليم الإبتدائى بوسائل نموذجية تؤدى إلى تحسين العملية التعليمية، وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة من فكرة الوسائل التعليمية المتحركة.

٢- إنشاء قاعدة صناعية تساند عملية تطوير التعليم، وتشتمل على صناعات الوسائل التعليمية والكمبيوتر التعليمى، واللعب التعليمية للأطفال، ودعوة القطاع الخاص إلى تبنى هذه الصناعات حيث أن لها رواجاً فى السوق المحلية والعربية.

٣- دعوة الجامعات وبخاصة معاهد وكليات التربية والفنون التطبيقية والفنون الجميلة إلى إنشاء شعب دراسية لتخريج المتخصصين فى الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم وإنتاج نماذج منها والعمل على توفير التمويل اللازم لتزويدهم بالآلات والتجهيزات اللازمة.

سادسا: من حيث تنوع تمويل التعليم:

١- تشجيع القطاع الخاص ورجال المال والأعمال على الأسهام فى تمويل التعليم سواء من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم، أو المساهمة فى توفير التجهيزات اللازمة للمدارس، أو تقديم أراضى للبناء، أو من خلال صندوق قومى للاستثمار فى التعليم يشارك فيه القادرون نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم، أو من خلال تشكيل مجالس أمناء بالمدارس يكون أعضاؤها من بين القادرين الذين يساهمون فى توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة.

٢- تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية تستهدف إنشاء مدارس التعليم الإبتدائى وغيره من المراحل المختلفة تسير على نمط المعاهد القومية، بحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة التعاون بين الأفراد فى القرية، أو الحى، ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومى والخاص، ويمكن فى هذه الحالة إسهام أجهزة الإدارة المحلية فى التمويل سواء فى صورة تخصيص أراضى تملكها الدولة أو فى صورة إعانات.

سابعاً: من حيث تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته، وتطوير العاملين فى التعليم الإبتدائى:

١- تطوير نظام إعداد معلم التعليم الإبتدائى بحيث يتم إعداد معلم متخصص لرياض الأطفال، وإعداد معلم متخصص للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الإبتدائى، قادر على تدريس مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية والأنشطة التربوية والمهارات العملية بأبعادها المختلفة، ويخصص كذلك معلم مادة من مواد الدراسة يصلح للتدريس بالصفين الرابع والخامس وبالمرحلة الأعدادية فى نفس الوقت.

٢- يراعى فى إختيار كل من معلم الفصل ومعلم المادة فى التعليم الإبتدائى الدقة، بحيث يتوافر فيمن يتم اختياره لهذه المهنة حب الأطفال، والقدرة على التعامل معهم، والرغبة فى التدريس، والسلوك القويم، وتحقيقاً لذلك لابد من تحسين الأوضاع المالية لمعلم التعليم الإبتدائى وتمييزه عن بقية معلمى المراحل المختلفة ببدل ريادة وبدل طبيعة عمل، ويفضل تعميم هذين البديلين على جميع العاملين بالتعليم الإبتدائى.

٣- التفكير فى تطوير نظام إعداد المعلم بحيث لا يتم تعيينه بصور دائمة إلا بعد مروره بفترة "إمتياز" كما هو الحال فى إعداد الأطباء، كما هو الحال فى كثير من الدول المتقدمة فى إعداد المعلمين، وذلك حرصاً على تدريبه لمدة عام على الأقل على مهارات التدريس تحت إشراف أساتذته من ناحية، ورؤسائه من ذوى الخبرة العملية فى المدرسة الإبتدائية من ناحية أخرى، وفى حال صلاحيته يعين بصفة دائمة فى مهنة التعليم.

٤- إلحاق مدارس تجريبية نموذجية بمعاهد وكليات التربية، بحيث يمكن فيها قيام أعضاء هيئة التدريس بتطوير استراتيجيات التدريس، والكتب الدراسية، والمواد التعليمية، وتدريب الطلاب المعلمين بها.

٥- توفير برامج التعليم المفتوح، والتعليم من بعد فى معاهد وكليات التربية بالتعاون مع وزارة التربية وجهاز التليفزيون لتدريب معلمى التعليم الإبتدائى القائمين بالعمل لرفع مستوى أدائهم، واكسابهم الجديد فى العلوم التربوية، وأستراتيجيات التدريس، وأساليب التقويم، وفى المواد الدراسية وجوانب التطوير التى تجرى فى التعليم الإبتدائى.

٦- تشجيع نظام البعثات الخارجية والداخلية للمعلمين المتميزين، ويقدر المؤتمر فى هذا الصدد قرار السيد وزير التعليم بإيفاد بعثات خارجية من المعلمين للأطلاع على النظم المتبعة فى التعليم الإبتدائى فى الدول المتقدمة، وما تشتمل عليه من أستراتيجيات تدريس جديدة، وتكنولوجيا تعليمية، وأساليب تقويم.

٧- الدعوة إلى عقد مؤتمر لتطوير برامج إعداد المعلم بمعاهد وكليات التربية على مختلف أنواعها يشترك فيه أعضاء هيئة التدريس بها، وأساتذة من الجامعات المتخصصة فى المواد الدراسية المختلفة، وذلك بالإضافة إلى المسئولين فى كل من وزارتى التربية والتعليم العالى، والمجلس الأعلى للجامعات.

٨- العمل على وضع نظام لإعداد الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وأخصائى التوجيه التربوى والمهنى وأخصائيين فى التخاطب، وذلك للعمل بجميع المدارس الأبتدائية لمواجهة صعوبات التعلم، وتوفير الفرص لاكتشاف المواهب، ولرعاية الفئات الخاصة، وللعملون فى التوجيه المهنى، ولإيجاد صور التعاون الفعال بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى، وكذلك العمل على حسن اختيار المعلمين على مختلف نوعياتهم بالمدرسة، وتدريبهم للتعامل مع التلاميذ فى رياض الأطفال والتعليم الإبتدائى، حيث يشكلون جزءا متكاملًا من بيئة المدرسة، يتفاعلون مع الأطفال، ويؤثرون فى تصرفاتهم وسلوكهم.

ثامنا: من حيث تطوير المواد الدراسية والأنشطة التربوية:

١- التركيز فى التربية الدينية على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفهم الصحيح للدين واحترام عقائد الآخرين.

٢- إعطاء وزن نسبى كبير فى الخطة الدراسية لتعليم مهارات القراءة والكتابة فى العربية وتخصيص حصص لتعليم الأطفال إجادة الخط العربى.

- ٣- الحرص على أن يتضمن محتوى كتب القراءة والكتابة فى التعليم الإبتدائى، الكلمات والجمل والموضوعات ذات الدلالات العلمية والاجتماعية والوطنية والسياسية بحيث يمكن من خلالها تقديم الخبرات الاجتماعية والعلمية والبيئية والفنية.
- ٤- مراعاة اشتمال المسائل الحسائية اللفظية على قيم اجتماعية وأخلاقية، بحيث تتكامل الرياضيات مع اللغة والتربية الدينية والأخلاقية والاجتماعية والعلمية.
- ٥- التركيز فى الدراسات الاجتماعية على تعميق الانتماء الوطنى والولاء لمصر والأعتزاز بتراتها وثقافتها وتاريخها الحضارى، والتعرف على المعالم السياحية والأثرية فى بيئة الطفل والبيئات الأخرى، وإتاحة الفرص للأطفال للقيام بممارسات ديمقراطية.
- ٦- النظر إلى الأنشطة التربوية والمهارات على أنها الوسيط الأساسى فى الصفوف الثلاثة الأولى لأكتساب المهارات والخبرات العملية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية واللغوية والموسيقية والجمالية، متكاملة فى ذلك مع تعليم القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية.
- ٧- تخصيص فترة زمنية مستقلة ومحددة للمكتبة المدرسية الشاملة لأوعية المعلومات المتنوعة ومصادر المعرفة المختلفة بحيث يستخدمها الأطفال فى الحصول بأنفسهم على المعلومة الصحيحة من المصادر الصحيحة، ويتدربون على حب القراءة.

تاسعا: من حيث توفير التعليم الإبتدائى للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:

- ١- الحرص على الموهوبين من أطفال التعليم الإبتدائى، إذ يمكن فى هذه السن المبكرة اكتشاف مواهبهم ووضع نظم لرعايتهم وتنميتها، وأى جهد فى هذا الصدد هو فى صميم التنمية البشرية المصرية فى أعلى صورها.
- ٢- توفير أسباب العدالة الاجتماعية بين أطفال مصر من خلال تكافؤ الفرص التعليمية بين الموهوبين والأسوياء والأطفال المعاقين والمتأخرين دراسيا. إذ يلاحظ أن أطفال هذه الفئة لا يجدون الرعاية الكافية، وإن وجدت لبعضهم فهى فى مدارس مستقلة تخلق جوا صناعيا بعيدا عن الجو الطبيعى للمجتمع، وفى هذا الصدد يجب العمل على توفير معلمى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

عاشراً: من حيث تطوير تقويم التلميذ في التعليم الابتدائي:

١- الإهتمام بتقويم التلميذ في التعليم الابتدائي على مبدأ التعلم للإتقان، ويتطلب ذلك التركيز على الوظيفة التشخيصية للتقويم، وما يصاحبها من تدريس علاجي، يحدد نظامه، وذلك لمواجهة صعوبات التعلم في كل مادة من مواد الدراسة أو في كل نشاط من الأنشطة المختلفة.

٢- مراعاة الشمول في تقويم التلاميذ في التعليم الابتدائي بحيث لا يقتصر على الاختبارات التحريرية، وإنما يشتمل بالإضافة إلى ذلك على الاختبارات الشفهية والعلمية والأدائية وفقاً لطبيعة الخبرة المقدمة.

٣- العمل على تغيير النظرة إلى الأنشطة التربوية من حيث التقويم، إذ يلاحظ أهمالها في نتائج الامتحانات بالرغم من خطورتها وأهميتها في تكوين الشخصية المتكاملة للطفل.

٤- عقد اختبار مستوى في نهاية كل من الصفين الثالث والخامس، وذلك اتساقاً مع التوصية الثالثة أعلاه، وضماناً للتأكد من اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات في الصف الثالث، وللتأكد من الانطلاق فيها في نهاية الصف الخامس، ومنعاً للإرتداد إلى الأمية، وتيسيراً لهم على فهم المواد الدراسية والتقدم في تعلمها دونما عوائق لغوية وتشجيعاً لهم على حب القراءة والأطلاع، ويشترط أن تكون هذه الاختبارات على مستوى المديرية التعليمية.

حادي عشر: من حيث التعاون الدولي:

١- الإستفادة من الخبرات الدولية والعالمية في تطوير التعليم الابتدائي، مبنياً، ومنهجياً، وأعداد للمعلم وتدريباً له، وتوفيراً للفرص التعليمية المتقدمة كمياً وكيفياً، وأعطاء الأولوية في ذلك لمجالات تربية الطفل، وتعليم الفئات الخاصة ذات الاحتياجات الخاصة، وأعداد المعلمين وتدريبهم، وتطوير الإدارة المدرسية.

٢- وأخيراً يوجه جميع المشاركين في المؤتمر الشكر للسيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية المصرية للتنمية والطفولة على رئاستها للمؤتمر ودعمها للإصلاح الشامل للتعليم، ويتطلعون إلى ريادتها لمؤتمرات ومعاونات مستمرة في طريق تطوير التعليم في إطار سياسة السيد رئيس محمد حسنى مبارك بالعمل على نهضة مصر، وأن تحتل دورها الريادى والحضارى بين دول العالم.

٣- المؤتمر القومي لتطوير التعليم الأعدادى: (١)

عقدت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بعقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الأعدادى وذلك برئاسة السيدة سوزان مبارك قرية السيد رئيس الجمهورية خلال يومى ١٤ ، ١٥/١١/١٩٩٤ وقد شارك فيه الحزب الوطنى الديمقراطى ممثلا بأعضاءه فى كل من مجلسى الشعب والشورى ولجان التعليم بكل من الحزب ومجلس الشعب ومجلس الشورى. وقد أصدر المؤتمر توصياته الخاصة بتطوير التعليم الأعدادى فى ختام أعماله وهى كالتالى:

* من حيث فلسفة التعليم الأعدادى ووظائفه وأهدافه:

١- النظر إلى التعليم الأعدادى على أنه جزء من التعليم الإلزامى والأساسى لجميع المواطنين يستكمل وظائف التعليم الإبتدائى وپرسخها، وفى نفس الوقت يعد لأختيار النوع المناسب من التعليم الثانوى، كما يمكن أن يهيىء للدخول فى سوق العمل، وهو بمثابة بونقه تكشف عما لدى التلاميذ فى هذه الحالة من قدرات واستعدادات ومواهب.

٢- اعتبار مهام التعليم الأعدادى محفقة للوظائف التالية:

- أ- سد منابع الأمية والتمكن من مهارات الاتصال.
- ب- تثبيت البناء القيمى على أساس عقلانى.
- ج- الأستمرار فى تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعى.
- د- اكتساب مبادئ وقيم ومهارات العمل والتفاعل مع المجتمع التكنولوجى.
- هـ- الانفتاح على أساسيات المعرفة.
- و- اكتساب مهارات التعلم الذاتى.

٣- تحقيقا لفلسفة التعليم الأعدادى ووظائفه يسعى إلى تنمية طاقات التلاميذ وقدراتهم بما

يمكنهم من تحقيق الأهداف التالية:

- أ- متابعة تحقيق أهداف المرحلة الأبتدائية فيما يتصل بتنمية الطاقات الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية بما يتمشى مع مراحل النمو فى هذا المستوى من التعليم.

(١) وزارة التربية والتعليم: قطاع الكتب. انجازات التعليم فى ٤ اعوام اكتوبر ٩٥ ص ٦١ : ٦٤.

ب- ترسيخ القيم الدينية وفهم الدين فهما صحيحا واحترام عقائد الآخرين بعيدا عن التعصب والتطرف، مع التأكيد على دور الثقافة الدينية فى دعم القيم الاجتماعية ومبادئ السلوك وعادات العمل النافع.

ج- تنمية وتدعيم الاتجاهات والممارسات الديمقراطية ووضع أسس المشاركة السياسية والعمل التعاونى من خلال الأنشطة المدرسية المختلفة على نحو يمكنهم من التفاعل الإيجابى مع افراد ومؤسسات المجتمع والوفاء بحقوق المواطنة وواجباتها.

د- تنمية مهارات الاتصال والتواصل من خلال الأهتمام بترسيخ مهارات اللغة العربية باعتبارها أساسا لتدعيم الهوية القومية والأهتمام باللغات الأجنبية باعتبارها مدخلا للتواصل مع الحضارات العالمية.

هـ- إعطاء أولوية متقدمة لعلوم المستقبل من حيث التعمق فى أساسياتها وما يفرضه ذلك من تغيير فى الخطة الدراسية.

و- تنمية مهارات التفكير الناقد والموضوعى بما يمكن التلاميذ من الموازنة والأختيار بين مختلف الأفكار والبدائل والمواقف وبما يكسبهم القدرة والمرونة على التعامل مع تحديات المستقبل ومتغيراته.

ز- تدعيم مقومات الهوية القومية والشخصية المصرية والأنتماء للوطن، مع أكساب التلاميذ مهارات التفاعل الإيجابى مع حضارات العصر أخذا وعطاء، وعلى أسس من الندية والموضوعية والأحترام المتبادل.

ح- تنمية الميول والأتجاهات الذاتية المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات مرحلة النمو التى يمر بها التلاميذ، وبما يمكن من الاستفادة من توجيهها نحو مختلف مجالات العمل فى المستقبل، وبما يؤدى إلى أن يصبح انتاج السلع والخدمات والمعارف والثقافات قادرا على المنافسة فى سوق الاستهلاك المحلية والأسواق الخارجية.

ط- أكساب التلاميذ عادات وسلوكيات العمل من بذل للجهد.. ودقة فى الأداء، وضبط واثقان ومثابرة ومبادرة وقدرة على العمل التعاونى والإبداع.

ى- تنمية ميول واتجاهات التلاميذ الخاصة بالتذوق الجمالى فى مختلف مجالات النشاط الانسانى وأعتبر ذلك مقوما مهما من مقومات العمل المتقن، والفكر المبدع، والتنظيم المحكم.

ك- اكتساب التلاميذ المعلومات والمهارات والاتجاهات التي تبصرهم بأهمية المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها من التلوث توفير المقومات الصحة العامة، وصيانة الموارد والطاقات الإنتاجية المتجددة حفاظا على حق الأجيال القادمة في ثروات الوطن.

من حيث بنية المدرسة الإعدادية:

- الحرص على أن تكون المدرسة الإعدادية مدرسة موحدة لجميع التلاميذ على نحو يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويرسخ مقومات الثقافة المشتركة بين أبناء المجتمع، مع ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي للكشف عن الموهوبين وذوى القدرات الخاصة والمتعثرين دراسيا وغيرهم من ذوى الاحتياجات الخاصة وتوفير البرامج الملائمة لكل فئة من هذه الفئات مع ما تتطلبه من طرق للتدريس وامكانات تعليمية ومعلمين متخصصين.

من حيث مدة التعليم الإعدادي:

- العمل على زيادة مدة التعليم الإعدادي إلى أربع سنوات دراسية تمشيا مع الاتجاهات العالمية بزيادة سنوات التعليم الألزamy، وتحقيقا لوظائف التعليم الإعدادي وأهدافه ومناهجه، وأنشطته بصورة متكاملة وفعالة، وإتاحة للفرص الكافية أمام التلاميذ لاكتساب مهارات العمل وتنمية جوانب النبوغ والموهبة، وحرصا على إزالة التفاوت القائم بين سن نهاية الإلزام فى قانون التعليم والسن القانونية للدخول إلى سوق العمل، ويراعى عند صدور القانون بتعديل مدة التعليم الإعدادي أن يطبق على التلاميذ الذين سيلتحقون بالصف الأول الإعدادي بعد صدوره.

من حيث تطوير مناهج التعليم الإعدادي:

- ١- الأخذ بمبدأ الاختيار فى مناهج المرحلة الإعدادية مع الألتزام بالمواد المقررة الموحدة واللازمة لتكوين المواطن الواعى، وذلك بما يشبع احتياجات ورغبات التلاميذ وميولهم وتدريبهم على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية.
- ٢- التركيز فى التربية الدينية على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفهم الصحيح للدين، واحترام عقائد الآخرين، مع ضرورة الأهتمام بتطوير معلم التربية الدينية حتى يكون قدوة لأبنائه التلاميذ.

٣- الأهتمام بتعليم اللغة العربية بصورة تؤدي إلى استخدام الفصحى فى التحدث والتعبير والتعامل فى مختلف المجالات والمواقف، مع الأخذ فى الاعتبار أن اللغة أداة للتفكير والتعبير الدقيق

٤- العناية بتعليم اللغات الأجنبية والأرتقاء بمستواها مع العمل على التنوع فى اللغات الأجنبية التى تقدمها المدرسة الأعدادية.

٥- تطوير نظام أمتحان الشهادة الأعدادية بحيث يتم على نظام الفصلين الدراسيين استمرارا لما هو قائم فى الصفين الأول والثانى الأعداديين و صفوف التعليم الإبتدائى.

٦- الأسراع فى تطبيق نظام اليوم الكامل، بحيث تتال المواد الدراسية والأنشطة التربوية والمهارات العملية والمواد المقترحة الأختيارية نصيبها من الخطة الدراسية.

٧- توفير الأخصائيين النفسيين والتربويين والأجتماعيين للقيام بواجباتهم نحو رعاية التلاميذ فى هذه المرحلة الحرجة من النمو وتوجيههم وأرشادهم واكتشاف ما لدى كل منهم من مواهب أو صعوبات فى التعلم.

٨- الأخذ بالتوصيات التى أقرت فى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الإبتدائى والتى لها صفة الاستمرارية فى التعليم الأعدادى.

٩- الدعوة إلى عقد مؤتمر لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته إذ يعتبر المعلم أساس التطوير ونجاحه.

ويوصى المؤتمر بتوجيه الشكر إلى السيدة سوزان قرينة السيد الرئيس لما قامت به من جهد فائق فى مؤتمرنا ولحرصها الدائم على رعاية تطوير التعليم فى اطار المشروع القومى لتطوير التعليم.

٤ - المؤتمر القومى الاول للتربية الخاصة: (١)

عقدت وزارة التربية والتعليم المؤتمر القومى الأول للتربية الخاصة برئاسة أ.د./ حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى الفترة من ١٦ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٥ وذلك لبحث ومناقشة شاملة لكل النواحي المرتبطة بتعليم وتربية الاطفال من ذوى الحاجات الخاصة. وقد تم مناقشة (٧٩) تسعة وسبعين بحثا ودراسة ونموذجا ومشروعا و (٢١) احدى وعشرين وحدة منهجية ووسيلة مقترحة، تتناول كلها ملامح التطوير المطلوب فى هذا المجال.

(١) وزارة التعليم : المؤتمر القومى الاول للتربية الخاصة ١٦-١٩ أكتوبر ١٩٩٥.

ولقد أصدر المؤتمر فى ختام أعماله توصياته التى بلغت (٢٠) عشرين توصية تتلوت

المجالات والنواحى التالية:

- ١- المفاهيم والمصطلحات.
- ٢- الأستراتيجيات والنظم المستحدثة.
- ٣- برنامج التربية الخاصة الحالى.
- ٤- التعرف المبكر والتقييم الشامل.
- ٥- المحتوى والعمليات البرنامجية.
- ٦- التدريب المهنى والتأهيل.
- ٧- الخدمات النفسية والأرشادية.
- ٨- الخدمات غير الأكاديمية.
- ٩- إعداد الكوادر.
- ١٠- التمويل وتنمية المصادر والجدوى.
- ١١- التشريعات.
- ١٢- الأبنية التعليمية.
- ١٣- الجمعيات والمنظمات الاهلية.
- ١٤- الأعلام.
- ١٥- البحث.
- ١٦- اعادة هيكلة التربية الخاصة.
- ١٧- على المستوى القومى.
- ١٨- على المستوى الاقليمى والدولى.
- ١٩- المؤتمرات المستقبلية.
- ٢٠- عهد وميثاق.

٥- المؤتمر القومى لتطوير اعداد المعلم وتدريبه ورعايته.^(١)

عقدت وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة وتحت رعاية السيدة سوزان مبارك المؤتمر القومى لتطوير اعداد المعلم وتدريبه ورعايته وتكوينه، علميا، ومهنيا، وثقافيا، وإنسانيا، وذلك إنطلاقا من الأيمان العميق بدوره المحورى فى المنظومة التعليمية وبقدراته فى تنشئة وتشكيل جيل المستقبل وصنع وصياغة مستقبل أفضل.

ولكى تتوفر كافة عناصر نجاح هذا المؤتمر فقد تم عقد ورشة العمل التحضيرية له فى الفترة من ١٩-٢٤ أكتوبر ١٩٩٦ بمشاركة ممثلين لمؤسسات إعداد المعلم:

- معاهد وكليات التربية بالجامعات.
- كليات التربية النوعية.
- كليات رياض الأطفال.
- كليات الاقتصاد المنزلى.
- كليات التربية الرياضية.
- كليات التربية الموسيقية.
- كليات التربية الفنية.
- كليات التعليم الصناعى.

* هذا بجانب مشاركة الفئات التالية:

- قيادات وزارة التعليم بالقاهرة والمحافظات.
- الأزهر الشريف.
- نقابة المعلمين.
- المراكز التربوية البحثية.
- مجالس الأباء.
- الطــــلاب.
- الهيئات التشريعية والحكومية.
- الهيئات الأهلية والاجتماعية.

(١) وزارة التربية والتعليم- قطاع الكتب : المؤتمر القومى لتطوير اعداد المعلم وتدريبه ورعايته - ورشة العمل التحضيرية للمؤتمر - القاهرة ١٩-٢٤ اكتوبر ١٩٩٦.

- الأحزاب السياسية.

- الهيئات والمنظمات الدولية والأجنبية.

وقد تم توزيع العمل في الورشة التحضيرية لهذا المؤتمر على مجموعات عمل شكلت من المشاركين فيه وتم مناقشة محاور المؤتمر ما بين جلسات عامة محدودة لمناقشة ما أسفر عنه العمل في اجتماعات مجموعات العمل، وجلسات عمل لمجموعات العمل، وجلسات إستماع للطلاب وأولياء الأمور والأحزاب السياسية . وذلك من أجل الإلمام بوجهات نظر مختلف الأطراف والمشاركة في العملية التعليمية في جلسات الأستماع، مما يعين المؤتمر على الإفادة من كافة الآراء ووجهات النظر والمقترحات المختلفة.

وبعد ذلك تم عقد المائدة المستديرة لتبادل الخبرات الدولية في هذا المجال في الفترة من ٦ : ٨ نوفمبر ١٩٩٦ ثم تلى ذلك عقد المؤتمر في الفترة من ٩ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٦ وقد كانت أهم محاور المؤتمر هي:

- ١- إعداد معلم رياض الأطفال ومعلم الصف الإبتدائي "معلم الطفل".
- ٢- إعداد معلم المواد بالصفوف الأبتدائية والأعدادية.
- ٣- إعداد معلم التعليم الثانوى العام.
- ٤- إعداد معلم التعليم الفنى.
- ٥- إعداد معلم الأطفال ذوى الأحتياجات الخاصة.
- ٦- إعداد معلم مدارس اللغات الحكومية والخاصة.
- ٧- إعداد معلم الفصل الواحد ومدارس المجتمع ومحو الأمية وتعليم الكبار.
- ٨- الأختبار والتدريب وفق نظام الامتياز والتعيين والترخيص بمداولة المهنة ونظم الترقى ورعاية المعلم (القضايا المهنية للمعلم)
- ٩- تدريب المعلم أثناء الخدمة بالأساليب العادية وبأسلوب التعليم من بعد.
- ١٠- إعداد معلم الأنشطة والمجالات.
- ١١- مؤسسات إعداد المعلم ووظائفها وتوعياتها.

وباستعراض مجمل هذه الأنشطة سواء كانت وثائق أو ندوات أو مؤتمرات تشير الدراسة إلى أنها تتفق والخطوط العريضة للسياسة التربوية التى تضمنها برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى والمحاور الرئيسية للسياسة التعليمية التى نادى بها برنامج الحزب وهى بهذه الصورة التى جاءت عليها تعتبر استكمالاً للجانب النظرى وأطره الأساسية الخاصة بالسياسة التربوية للحزب الوطنى الديمقراطى ومحاورها السابق ذكرها، إذ إنها أهتمت بهذه المحاور والتي دارت حولها وهى:

- ✧ من حيث التعليم قبل الجامعى (حضانة، رياض أطفال، تعليم أساسى، تعليم ثانوى، عام، تعليم فنى).
- ✧ من حيث التعليم الجامعى العالى (الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة).
- ✧ من حيث أعداد المعلم (أعداده- تدريبه - رعايته - تحسين أحواله).
- ✧ من استراتيجىة التطوير (بناء المدارس وتجهيزها- تطوير المناهج والمقررات- تطوير نظم الامتحانات- طرق التدريس - التكنولوجيا والمعلومات) رعاية الفئات الخاصة (معوقين وموهبين).

خامسا: الوثائق الأساسية لتطوير التعليم:

استكمالا للإطار النظرى للسياسة التعليمية للحزب الوطنى الديمقراطى صدرت أكثر من وثيقة تبرز الاستراتيجية الأساسية للسياسة التعليمية لوزارة التعليم (التى شكلها الحزب) ومن الطبيعى أن تجسد الخطوط الأساسية للسياسة التعليمية لوزارة التعليم التى شكلها الحزب الوطنى الوطنى هى امتدادا أو استكمالا لشكل البناء التربوى الذى ارسيت لبناته الأساسية ببرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى ومن أهم هذه الوثائق ما يلى:

الوثيقة الأولى: استراتيجية تطوير التعليم^(١)

صورت وثيقة وتطوير التعليم فى مصر، عن وزارة التعليم التى كان يترأسها السيد الاستاذ الدكتور/ فتحى سرور وتركزت هذه الاستراتيجية حول عدة محاور أساسية تحدد المسار الرئيسى للسياسة التعليمية للوزارة وهى كما يلى:

١-الإطار الدستورى^(٢)

وتتمثل المبادئ الدستورية الأساسية الحاكم لسياسة الدولة فى مجال التعليم فى الآتى:

- أ-التعليم حق تكفله الدولة (المادة ١٨ من الدستور).
- ب-إشراف الدولة على التعليم كله (المادى ١٨ من الدستور).
- ج-مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى مراحلها المختلفة (المادة ٢٠ من الدستور).

(١) احمد فتحى سرور (وزير التعليم)، تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٩، ص.ص ١٤٢-١٤٣.
(٢)النص الكامل لدستور ١٩٥٦، سلسلة اخترنا لك، العدد (٢٥)، دار الجمهورية للطباعة والنشر، ١٩٥٦، م (١٩٢).

٢- السياسة التعليمية:

وقد حددت هذه الوثيقة أهداف السياسة التعليمية فى جميع مراحلها فى ما يلى:-

- أ- التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل.
 - ب- إقامة المجتمع المنتج.
 - ج- تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - د- اعداد جيل من العلماء.
- وهذه الأهداف فى مجملها مستمدة من التحديات التى تواجه المجتمع وما يحيط به من متغيرات عالمية ومحلية.

٣- دعائم الاستراتيجية:

أ- منطلقات الاستراتيجية وتبدو فى الآتى:

- أولاً: شمولية التطوير.
- ثانياً: قومية التطوير.
- ثالثاً: التنسيق بين القطاعات.
- رابعاً: التعليم المتكامل.
- خامساً: التعليم الذاتى.
- سادساً: التجريب التربوى.
- سابعاً: البحث التربوى.
- ثامناً: المرونة.
- تاسعاً: قومية العمل نحو محو الأمية.
- عاشراً: التنبؤ التربوى.
- حادى عشر: تعليم الكبار.
- ثانى عشر: تنوع البنى التربوية.
- ثالث عشر: عدم ربط العمل بالشهادة.

ب- محاور الاستراتيجية:

وقد أجملت الوثيقة هذه المحاور فى تسعة محاور تم تصنيفها فى ثلاث مجموعات كما

يلى:-

المجموعة الأولى: محاور عامة لجميع مراحل التعليم تضم خمس نقاط هي:

- ١-زيادة فعالية ديمقراطية التعليم.
- ٢-التوسع فى التعليم الفنى والارتقاء بمستواه.
- ٣-توفير التمويل اللازم للتعليم بجميع مراحلہ.
- ٤-حسن إعداد المعلم وتأهيله.
- ٥-زيادة فعالية الإدارة التعليمية والجامعية.

المجموعة الثانية:محاور خاصة بالتعليم العام وتضم نقطتان هما:

- ٦-الارتقاء بالمستوى الكيفى للتعليم العام.
- ٧-الارتقاء بمستوى الثانوية العامة.

المجموعة الثالثة: محاور خاصة بالتعليم العالى وتضم نقطتان هما:

- ٨-تطوير نظم التعليم العالى وأنماطه وأساليبه.
- ٩-زيادة فعالية الدراسات العليا والبحوث لتحقيق التنمية والقدرة العلمية.

٤-المنهج المستخدم:

إنبتاقا من أهداف تطوير التعليم وسياساته المستهدفة فإن تنفيذ ذلك إنما يتم من خلال منهج علمى يرتكز على الآتى:

أ-إستعراض الاتجاهات العامة التى حكمت حركة التعليم فى مصر من الناحية التاريخية وفقا للتقسيم التالى:

أولاً: التعليم حتى أواخر القرن الثامن عشر.

ثانياً: التعليم حتى القرن التاسع عشر.

ثالثاً: التعليم فى القرن العشرين (حتى ١٩٥٢).

رابعاً:التعليم فى الفترة من سنة ١٩٥٢ وحتى الآن.

ب-تشخيص أهم مشكلات الواقع الراهن للتعليم (سواء العام والفنى أو العالى) فى مصر:

وتبدو أهم المشكلات المتعلقة بالتعليم اعلام والفنى كما حددتها تلك الوثيقة كما يلى:

أولاً: غياب الفلسفة التعليمية الواضحة.

ثانياً: غياب الطابع القومى للتعليم.

ثالثاً: غياب التخطيط التعليمى.

- رابعاً: تأخر النظام التعليمي عن مواجهة التغيرات.
- خامساً: إصلاح النظام التعليمي كرد فعل لحركة خارجية.
- سادساً: حزئية الإصلاحات التعليمية.
- سابعاً: غياب الوعي الجماهيري بمشكلات النظام التعليمي وأهمية تطويره.
- ثامناً: عدم التنسيق والتكامل بين التربية المدرسية والتربية اللامدرسية.
- تاسعاً: تخلف المقررات والمناهج والوسائل والأدوات التعليمية المستخدمة.
- عاشراً: قصور الأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والاجتماعية والدينية بالرغم من أهميتها في البناء المنهجي.

- حادى عشر: قصور عمليات إعداد المعلم.
- ثانى عشر: عدم توافر القدر الكافى من الأبنية المدرسية وسوء حالة البعض القائمة منها.
- ثالث عشر: عدم كفاءة الإدارة التعليمية من كافة عناصرها.
- رابع عشر: الاخلال بمبدأ التكافؤ بين الفرص في التعليم في صور متعددة.
- خامس عشر: الانتقال إلى الجديد وانتشار التسبب والدروس الخصوصية والغش الجماعى.
- سادس عشر: عدم الاهتمام بالتعليم الفنى.

وتنحصر أهم المشكلات المتعلقة بالتعليم الجامعى والعالى غير الجامعى فى التالى:-

- أولاً: عدم الاستقرار على تحديد فلسفة التعليم العالى الجامعى.
- ثانياً: نقص الموارد المتاحة أمام التوسع الكمى فى التعليم الجامعى.
- ثالثاً: ضخامة حجم القاعدة والكثافة الطلابية فى الجامعات.
- رابعاً: عدم كفاءة نظام القبول فى الجامعات.
- خامساً: عدم فاعلية أدوات العملية التعليمية الجامعية.
- سادساً: عدم الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث بالدرجة الكافية.
- سابعاً: قلة اعداد هيئات التدريس بالمقارنة باعداد الطلاب.
- ثامناً: انخفاض كفاءة الإدارة الجامعية.
- تاسعاً: عدم الاهتمام الكافى بالتعليم العالى غير الجامعى.

ج- إستشراق المستقبل:

مع قرب حلول القرن الحادى والعشرين بمعالمة وتحدياته، وما ينطوى عليه من متغيرات تمارس تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، على صورة هذا المستقبل، بعضها يأتى من الخارج والآخر ينبع من الداخل. ولقد تم تحديد تلك المتغيرات فى مجموعتين هما: الأولى: متغيرات عالمية تنحصر فيما يلى:

- ١- تطور نظم الاتصال واستغلال الفضاء.
- ٢- الثورة العلمية والغزو الفكرى.
- ٣- التعاون الدولى وتداخل المصالح.
- ٤- الربط بين تقدم العلم والتكنولوجيا والتنمية.
- ٥- التغيير فى النشاط البشرى والتحول فى القيم الأساسية للمجتمع.
- ٦- النظام الاقصادى الدولى الجديد.
- ٧- سباق التسلح.
- ٨- نقص الموارد الطبيعية وتغير البيئة.

الثانية: متغيرات محلية وتنحصر فيما يلى:

- ١- من الحرب إلى السلام.
- ٢- تزايد السكان.
- ٣- من التخلف إلى التنمية.
- ٤- من الانفتاح الاستهلاكى إلى الانفتاح الانتاجى.
- ٥- من التنظيم السياسى الواحد إلى تعدد الأحزاب.
- ٦- من التسبب إلى الانضباط والجديّة.

الوثيقة الثانية: وثيقة (مبارك والتعليم : نظرة إلى المستقبل)^(١)

كان صدور وثيقة مبارك والتعليم: نظرة إلى المستقبل من أول أنشطة وزارة التربية والتعليم في الأعوام الدراسية ٩٢/٩١ في شهر يوليو حيث تضمنت هذه الوثيقة الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح الشامل للتعليم في مصر. (الإطار النظري).

وقد أحتوت هذه الوثيقة على سبعة فصول هي:

الفصل الأول : التعليم قضية أمن قومي لمصر:

وينادى هذا الفصل إلى ضرورة تغير النظرة إلى التعليم باعتبارها قضية قومية تتعلق بأمن مصر ومستقبلها وليس مجرد قضية خدمات. الأمر الذي يستلزم مشاركة كافة القطاعات الشعبية في صورة مواجهة شعبية كاملة لأن المهمة أكبر وأخطر من أن نضطلع بها وزارة التعليم بمفردها. هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير كافة الاستثمارات لتطوير التعليم وإصلاحه.

الفصل الثاني: الاستثمار في التعليم:

يعتبر التعليم هو أقوى دعائم السلام الاجتماعي الأساسية. والذي يوفر المناخ الملائم والمناسب للاستثمار والاستقرار والنمو الاقتصادي وذلك لا يجب اعتباره مجال خدمة بل اعتباره إطار استثمار، فالاستثمار في القوى البشرية أعلى أنواع الاستثمارات.

الفصل الثالث: أزمة التعليم:

يعانى التعليم في مصر صعوبات عديدة ومشكلات كثيرة منها:

أ- العجز في المباني المدرسية وتدنى مستواها.

ب- تدنى أحوال المعلم.

ج- حاجة المناهج إلى التطوير.

الفصل الرابع الملامح الأساسية لمواجهة الأزمة:

العمل على مواجهة أزمة التعليم في مصر والعمل على حلها وتتمثل هذه الحلول في:

١- ترميم وإصلاح وبناء المدارس.

٢- إصلاح أحوال المعلمين.

^(١) مبارك والتعليم : نظرة إلى المستقبل" وزارة التعليم، يوليو ١٩٩٢، مطابع روز اليوسف الجديدة، ص ٢١.

- ٣- تطوير المناهج
- ٤- أذخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة فى التعليم.
- ٥- تحقيق الأنسيابية بين أنواع التعليم المختلفة.
- ٦- عودة الأنشطة التربوية.
- ٧- عودة التغذية المدرسية.
- ٨- تنمية السلوكيات الحضارية والرعاية الاجتماعية.
- ٩- رعاية المواهب.
- ١٠- الفصل بين الشهادة والوظيفة.
- ١١- التعليم الخاص.

الفصل الخامس: التعليم الفنى ومشروع مبارك - كول:

وهو مشروع يهدف إلى تطوير التعليم الفنى فى مصر من أجل توفير العمالة الفنية والمدربة لخطة التنمية والصناعة فى مصر.

الفصل السادس: التعليم الجامعى والعالى:

ويتناول هذا الفصل الموضوعات التالية:

- ١- توسيع فرص القبول والفصل بين الشهادة العلمية والوظيفة.
- ٢- التفرغ العلمى لهيئات التدريس.
- ٣- تطوير المناهج.
- ٤- تدعيم البحوث فى الجامعات.
- ٥- تدعيم علاقة الجامعة بالبيئة.

الفصل السابع: محو الأمية:

لابد وأن تتضافر وتتكامل كل الجهود لمحو عار الأمية المتفشية بين مختلف طوائف الشعب وعلاج أسبابها ومنها:

- أ- إغلاق أبواب التسرب والعمل على الأستيعاب الكامل لكل من هم فى سن الألزام.
- ب- مشاركة خريجي الجامعات فى جهود محو الأمية وبخاصة أن منهم اعدادا ليست قليلة يعانون من البطالة.

سادسا: مدى نجاح الحزب الوطنى الديمقراطى فى تنفيذ سياسته التعليمية:

عرضت الدراسة فى الجزء السابق بيان تفصيلى لإنجازات وزارة التربية والتعليم، وهى كما سبق وأن ذكرت الدراسة وزارة الحزب الوطنى الديمقراطى وأدائه فى تطبيق برنامجه حول السياسة التعليمية إلى واقع تطبيقى.

والسؤال الذى تطرحه الدراسة فى هذا السياق هو:

- هل تمكن الحزب الوطنى الديمقراطى من تحقيق ما نادى به فى برنامجه السياسى حول السياسة التعليمية أم لا؟
- هل إنجازات وزارة التربية والتعليم (وزارة الحزب) وحجمها تعكس ما جاء بالجانب النظرى، أو الأساسى النظرى لسياسة الحزب التعليمية أم لا؟ وإلى أى مدى؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تحاول الدراسة تفسير وتحليل إنجازات الحكومات المتعاقبة فى مجال التعليم فى ضوء ما جاء ببرنامج الحزب حول السياسة التعليمية ومحاورها الأساسية وذلك على النحو التالى:

أولاً: من حيث التعليم قبل الجامعى:

أ- عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر.

ب- المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى فى مصر. وقد أصدر المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى بعض القرارات لتنفيذ توصيات مؤتمر التعليم الابتدائى ووضعها موضع التنفيذ وهى: (١)

١- توجيه الشكر والتقدير للسيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية لما تقوم به من جهود مخلصمة لرعاية التعليم والثقافة والطفولة والأمومة والحرص على تطوير التعليم العربى، وفى هذا الإطار يعبر المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى عن كامل موافقته لتوصيات المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم، ويعتبرها جميعا قرارات صادرة عن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى.

٢- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى ينص على التوسع فى إنشاء فصول لرياض الأطفال بالمدارس الابتدائية.

٣- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى يحدد الأهداف العامة للتعليم الابتدائى على النحو الذى ورد فى التوصية الأولى من توصيات المؤتمر القومى.

(١) وزارة التربية والتعليم: قطاع الكتب، إنجازات التعليم فى ٤ أعوام، مرجع سابق، ص ٥٠.

٤- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى ينص على تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين
يجرى فى نهاية كل منها امتحان عام على مستوى المديرىات التعليمية وذلك ابتداء من
العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣.

٥- يوصى المجلس باستصدار قرارات وزارية تحدد جداول الدراسة بصفوف التعليم الابتدائى
المختلفة بكل ما تشتمل عليه من مقررات دراسية وأنشطة وعدد الكتب وأحجامها. وتعديل
حصص اللغة الأجنبية للصفين الرابع والخامس ثلاثاً بدلاً من حصتين والتربية الموسيقية
حصّة واحدة بدلاً من حصتين.

٦- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى ينص على تطبيق نظام المسابقة فى تأليف الكتب
الدراسية إعتباراً من العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤.

٧- يؤيد المجلس الإجراءات التى يتخذها السيد الوزير فى مواجهة أى إنحرافات تمس الوحدة
الوطنية، أو تمهد للتطرف والإرهاب فى مدارسنا.

وقد تم استصدار عدد من القرارات الوزارية بناء على ما جاء فى توصيات وقرارات
المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، تذكر الدراسة بعضها على سبيل المثال وهى:-

- قرار وزارى رقم (٧٠) فى ١٦/٣/١٩٩٣ بشأن تطبيق نظام المسابقة فى تأليف الكتب
الدراسية.

- قرار وزارى رقم (٧١) فى ١٧/٣/١٩٩٣ بشأن تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين.

- قرار وزارى رقم (٨٤) فى ٧/٤/١٩٩٣ بشأن تحديد معدلات وظائف رياض الأطفال.

ج- تم إصدار القوانين الوزارية أرقام: القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بتعديل أحكام قانون التعليم
الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بخصوص تطوير امتحان المرحلة الثانوية،
القانون رقم (١٤٣) فى ١٥/٦/١٩٩٤ فى شأن خطة الدراسة للصفين الثانى والثالث
الثانوى العام، القانون رقم (١٤٤) فى ١٥/٦/١٩٩٤ بشأن تنظيم امتحان اتمام الشهادة
الثانوية العامة.

د- فى شأن تطوير التعليم الفنى ثم توقيع إتفاقية مبارك كول لتطوير التعليم الفنى كما يوجد فى
المانيا، وتم استحداث بعض التخصصات الجديدة التى تواكب المتغيرات العصرية مثل
الألكترونيات والكمبيوتر والاتصالات والكهرباء.

هـ- الاهتمام ببناء وصيانة وترميم المبانى المدرسية ووضع خطة تنفيذية لذلك بدأت عام
١٩٩٢/٩١ وذلك ببناء ١٥٠٠ مدرسة كل عام وقد زادت هذه المعدلات بعد زلزال أكتوبر
١٩٩٢ والمستهدف الوصول بعدد هذه المدارس إلى ٣٠ ألف مدرسة حتى عام ٢٠٠٢.

و-زيادة عدد التلاميذ المقبولين فى المرحلة الابتدائية والاعدادية بما يؤدى إلى استيعاب جميع الأطفال وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وبخاصة فى التعليم الأساسى.

ز-الاهتمام بإنشاء فصول رياض الأطفال وبالتربية الخاصة.

ح-المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى.

ط-المؤتمر القومى الأول للتربية الخاصة.

ى-المؤتمر القومى لتطوير واعداد المعلم وتدريبه ورعايته.

ك-الوثائق المحددة للسياسة العامة للتعليم بمصر واستراتيجية تطويره.

كانت هذه معالم إنجازات وزارة التربية والتعليم من حيث النهوض بمرحلة التعليم قبل الجامعى، وهى بالطبع إنجازات نمطية لا تقابل طموحات وآمال المواطنين المتطوعة فى وزارة الحزب الذى جاءوا به إلى الحكم وكراسى السلطة وما زالوا يوالونه تأييداً بعد تأييد. كما أنها لا تعكس بصورة متكاملة السياسة النظرية للحزب، كما سبق طرحها فى المؤتمرات والوثائق السابق الإشارة إليها. الأمر الذى أدى إلى وجود صراعات بين لجنة التعليم فى الحزب الوطنى ووزارة التعليم فى بعض الفترات، وقد وصل الصراع أشده عندما تم تناول قضية المجانية مما أدى إلى تدخل السيد رئيس الجمهورية فحسم هذا الصراع وصرح بأنه لا مساس بالمجانىة. وقد ظهر هذا الصراع جلياً على صفحات الصحف اليومية وأجهزة الإعلام المختلفة.

ما زال التعليم فى المرحلة قبل الجامعية فى مصر ينتظر الكثير من السلطة التنفيذية. ما زالت المدارس عاجزة عن استيعاب جميع ما تقع أعمارهم فى سن التعليم بها، وفصولها لا تستطيع تقليل حدة كثافة تلاميذها المكتظة بهم، وما تزال المدارس عاجزة عن الاحتفاظ بتلاميذها مما يؤدى إلى استمرار ظاهرة التسرب، وما زال الأطفال حائرون فى البحث عن مكان لهم بمرحلة رياض الأطفال، وما زال الكثير والكثير من مشكلات مرحلة التعليم قبل الجامعى تنتظر الحل.

والدراسة تعيد طرح هذه الأسئلة مرة أخرى وهى:-

١- هل تم استيعاب كل من هم فى سن الإلزام؟

٢- هل تم تخفيف كثافة تلاميذ الفصول إلى الحد المقبول؟

٣- هل تم القضاء على مشكلة التسرب ومحو الأمية؟

٤- هل تم حل مشكلات الثانوى العام (إمتحانات- توزيع مقررات- تحسين أم عدم تحسين- مواد مؤهلة أو غير مؤهلة- ارتفاع نسبة درجات الطلاب، مواد المستوى الرفيع ودرجاته تضاف أو لا تضاف إلى المجموع، إلى آخره)؟

٥- هل تم تطوير مناهج وطرق تدريس التعليم الفنى ورفع مستوى خريجيه؟

• والدراسة تعاود السؤال هل يمكن الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة؟

الواقع يقول من حجم إنجازات وزارة التربية والتعليم من واقع وثائقها وبياناتها فى مجال التعليم قبل الجامعى لا يقابل ما نادى به فى برنامج الحزب وتوصيات مؤتمراته العامة. إذ ما زالت المساحة كبيرة والمسافة طويلة بين الجانبين النظرى والتطبيقى حول تحسين وتطوير التعليم قبل الجامعى كما جاء فى برنامج الحزب الوطنى وإطاره النظرى حول هذا الموضوع.

ثانيا: من حيث التعليم الجامعى:

١- تم التوسع فى التعليم الجامعى حيث بلغ اجمالى الكليات والمعاهد الجامعية لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ٢٠١ كلية ومعهد.

٢- تم إنشاء الجامعة رقم (١٢) وهى جامعة جنوب الوادى.

وبالنظر إلى هذه الإنجازات فى التعليم الجامعى لوزارة الحزب الوطنى الذى نادى فى برنامجه بالعمل على زيادة وإنتشار الجامعات لتغطى كافة أقاليم الجمهورية البالغ عددها ٢٧ إقليمياً يقابلها ١٢ جامعة منها فقط فى القاهرة ثلاث جامعات (القاهرة- عين شمس- حلوان) بالإضافة إلى جامعة الأزهر. أى أنه ينبغى لباقى أقاليم الجمهورية البالغ عددها ٢٦ إقليمياً (٩) تسعة جامعات فقط.

• فهل إنتشرت كليات ومعاهد الجامعات لتغطى أقاليم مصر؟

والإجابة سهلة وميسورة لا تحتاج إلى جهد أو تفكير عميق فما زالت الحاجة قائمة إلى إنشاء العديد من الجامعات والتوزيع العادل فى إنشاءها لتتناسب مع كثافة السكان فى الأقاليم وطبيعة واحتياجات البيئات المختلفة إلى تخصصات بعينها دون غيرها.

ثالثاً: من حيث إستراتيجية التطوير:

- ١- صدر القرار الوزارى رقم (٧٠) فى ١٦/٣/١٩٩٣ فى شأن نظام تأليف الكتب.
- ٢- صدر القرار الوزارى رقم (٧١) فى ١٧/٣/١٩٩٣ فى شأن تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين.
- ٣- صدر القرار الوزارى رقم (٨٤) فى ٧/٤/١٩٩٣ فى تحديد معدلات رياض الأطفال.

وحول هذه الإنجازات تتطرح الدراسة سؤالاً وهو هل حلت هذه القرارات مشكلة المناهج والمقرارات بالمراحل الدراسية وبخاصة فى مرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى؟ وهل أصبح المستوى والمحتوى العلمى يواكب روح وتغيرات العصر؟ وهل تحقق هذه المقرارات ومحتواها أهداف تنمية القيم الأخلاقية، وترسيخ القيم الدينية، وتقوية الشعور بالانتماء للوطن، والقضاء أو الحد من السلوك الغير مرغوب فيه، كالأنحرافات الأخلاقية، والعنف المتفشى فى مدارس مصر؟

هل تحقق هذه المقرارات الوصول إلى المستوى العلمى والمعرفى المطلوب؟ هل تحل مشكلة كثافة الفصول قرارات تحديد المعدلات المسموح بها فى حدها الأدنى والأقصى؟ وأخيراً هل تحل المشاكل بصدور قرارات أم بتنفيذ هذه القرارات؟

واقع الحال يقول أن إتخاذ القرارات أو استصدارها وإن كان مطلوباً لتنسيق وتنظيم العمل، لا يمثل وحده حلاً أو ينهى مشكلات. وهذا ما ينطبق على حال وواقع التعليم المصرى فالقرار موجود والتنفيذ غائب، وإن وجد فليس بالقدر المطلوب.

رابعاً: من حيث التوسع فى إنشاء المدارس:

- ١- تم إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية لبناء وترميم وإصلاح المدارس.
- ٢- تم بناء حوالى ٤٥٠٠ مدرسة حتى عام ٩٥ والمستهدف خلال خمس سنوات ٧٥٠٠ مدرسة.

وفى هذه النقطة تشهد الأرقام والدراسة بحجم الأنجاز الكبير نسبياً فى الزيادة الملحوظة فى إنشاء وبناء المدارس فى الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٥ بالمقارنة بالفترة من ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٢.

ولكن بالرغم من هذه الزيادة الملحوظة فى إنشاء وبناء وإصلاح وترميم المدارس إلا أنها ما زالت بعيدة عن تحقيق الأستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام، وإن كانت قد أسهمت فى تقليل كثافة الفصول الدراسية. أى أن ما ينادى به الحزب من إستيعاب كل من هم فى سن الإلزام ما زال بعيدا عن التحقيق برغم النشاط الملحوظ والمشهود فى إنشاء وبناء المدارس.

خامسا: من حيث إعداد المعلم:

١- تم إنجاز توحيد مصادر اعداد المعلم (كليات التربية بصفة أساسية) وإغلاق دور المعلمين والتوسع فى إنشاء كليات التربية النوعية لتخريج مدرسى التخصصات الفنية والنوعية المطلوبة.

٢- تم زيادة رواتب ومكافآت وحوافز المدرسين لتحسين أحوالهم المادية.

٣- زيادة برامج التأهيل والتدريب داخليا وخارجيا للمدرسين وإيفادهم فى بعثات خارجية. فقد تم إيفاد حوالى ١٦٦٨ مدرس فى تخصصات متنوعة إلى كل من إنجلترا، فرنسا، أمريكا ولكن هل هذا العدد كافة بالمقارنة إلى الأعداد الأجمالية لمدرسى مصر وهل التدريب الخارجى بتكاليف الباهظة سألهم فى حل مشكلات التعليم والمدرسين فى مصر؟

واقع الحال يقول أن المشكلات التى يعانى منها المعلم فى مصر ما زالت قائمة، فما تحسنت أحواله المادية والدليل على ذلك تفضى ظاهرة الدروس الخصوصية جبرا على التلاميذ. لماذا؟ والإجابة محاولة من المعلمين تحسين أحوالهم المادية بطرقهم الخاصة. والسؤال الثانى: لماذا يلجأ التلميذ إلى الدروس الخصوصية برغبته؟ والإجابة: لتدنى أو تواضع مستوى الكثير من المعلمين فى المدارس الأمر الذى يحتم على التلميذ البحث عمّن يجيد توصيل المعلومة ويتقن حرفه التدريس.

سادسا: فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

١- تم إنشاء ٣٨١٣٢ فصلا لمحو الأمية.

٢- تم محو أمية ٧٢١٦٨٨ فرد.

وتلاحظ الدراسة على هذه الأرقام التواضع الشديد فكلنا يعلم كم تبلغ نسبة الأمية فى مصر حوالى ٦٠% بلا مبالغة من مجموع الشعب المصرى وما تحققه حتى عام ١٩٩٥ يبلغ ٧٢١٦٨٨ فرد.

وهذا من واقع سجلات إنجازات الوزارة. حتى المستهدف من هذه الأرقام والتي تسعى الوزارة إلى تحقيقه لم تنجح في تحقيقه فالمستهدف في إنشاء فصول محو الأمية يبلغ ٤١٨٦٤ والمحقق ٣٨١٣٢ أى بعجز قدره ٣٧٣٢ فصل.

والمستهدف في مجموع الأفراد المراد محو أميتهم حتى عام ١٩٩٥ تبلغ ١,٢٥٥,٩٣٠ فرد والمحقق يبلغ ٧٢١٦٨٨ فرد أى بعجز قدره ٥٣٤٢٤٢ فرد. والأرقام هي التي تقول أن حجم الإنجاز لا يتناسب مع حجم الآمال.

وخلاصة القول أنه بالرغم من أن برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى حول سياسة التعليم واستراتيجيته وتوصيات مؤتمراته التي قدمتها حكوماته اهتمت بمحاور عدة تدور حول قضايا التعليم المصرى من جوانبه المختلفة، ولكن برغم هذا الأهتمام الذى يشكل فلسفة الحزب السياسية تجاه التعليم واستراتيجيته بإطرها المختلفة لتطويره وحل مشكلاته، وإن كانت تعبر عن آمال وطموحات المواطنين الذين وقع اختيارهم على نوابه بناء على إطار السياسة المطروحة إلا أن حجم التنفيذ جاء أقل بكثير مما ينادى به الحزب أو يلبي مطالب واحتياجات الجماهير، وذلك بالرغم من توليه السلطة وإتيانه الفرصة لتنفيذ سياسته التعليمية التي نادى بها فى برنامج المطروح على الناخبين.